المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية اللغة العربية بجرجا

(جرجا عبر التاريخ وجهود علمائها في خدمة العلوم الإنسانية)

١٤ - ١٥ شوال ١٤٤٦هـ / الموافق : ١٣ - ١٤ أبريل ٢٠٢٥م

المسائل الخلافية في كتاب: (ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف)

للشيخ/ محمد خليل الخطيب: (ت/ ١٩٨٦م)، وموقفه منها، دراسة وتحليل.

Controversial Issues in the Book: (Al-Alfiyyah Al-Khatib and its Explanation in the Art of Morphology)
by Sheikh Muhammad Khalil Al-Khatib: (d. 1986), and his Position on Them, a Study and Analysis.

✍ بقلم الدكتور

عبدالجواد الضبع عبدالجواد سليمان

مدرِّس اللغويات في كلية اللغة العربية بجرجا

جامعة الأزهر جمهورية مصر العربية.

العدد الثاني

المسائل الخلافية في كتاب: (ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف) للشيخ/ محمد خليل الخطيب: (ت/ ١٩٨٦م)، وموقفه منها دراسة وتحليل.

عبد الجواد الضبع عبد الجواد سليمان

قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بجرجا جامعة الأزهر جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني : W01202404787@gmail.com

الملخص

تناولتُ في هذا البحث جمعَ المسائل الخلافية التي وردت في المسائل الصرفية في كتاب: (ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف) للشيخ محمد خليل الخطيب النيدي الإخميمي الجرجاوي مولداً، وقمتُ بدراستها وتحليلها ومعالجتها معالجةً لغويةً ، هذا ، وللكتاب محل الدراسة عدة أسماء منها: (الجامعة الصرفية) ، و(تحفة الأريب)، و(منحة المرسيّ للخطيب)، و(ألفية الخطيب الصرفية)، والكتاب نظمٌ بلغ عدد أبياته: ستة وثلاثين بيتاً بعد الألف (١٠٣٦) منها: تسعة عشر بيتاً مقدمة للنظم ، ومنها: تسعة أبيات خاتمة للنظم ، ومنها: ثمانية أبيات بعد الألف(١٠٠٨)عدد أبيات الصرف ، والقصيدة من بحر (الرجز)، وهو نظم مع شرح مختصر له في فن الصرف.

وقد أظهرت الدراسة أنَّ الشيخ الخطيب كان يرجح ويصحح كثيراً رأيَ البصريين ، وفي بعض الأحيان يصحح رأيَ غيرهم ، وفي البعض الآخر يعرض دون ترجيح، وقد أثبتت الدراسة ، والتحليل أنَّ الشيخ وافقه الصواب في بعض الترجيحات والاختيارات ، وخالفه في البعض الأخر.

الكلمات المفتاحية: المسائل الخلافية، ألفية الخطيب، محمد خليل الخطيب.

Controversial Issues in the Book: (Al-Alfiyyah Al-Khatib and (its Explanation in the Art of Morphology by Sheikh Muhammad Khalil Al-Khatib: (d. 1986), and his .Position on Them, a Study and Analysis

Abdel Gawad El-Dabaa, Abdel Gawad Suleiman
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Girga, Al-Azhar University, Egypt.
Email: W01202404787@gmail.com

Abstract:

This research deals with the collection, study, analysis and treatment of the controversial issues mentioned in morphological issues in the book: (Al-Khatib's Millennium and its Explanation in the Art of Morphology, by Sheikh Muhammad Khalil Al-Khatib Al-Nadi Al-Akhmimi Al-Jarjawi Mawlida), as he called it: (Al-Sarfiyyah University), (Tuhfat Al-Areeb), (Al-Mursi Grant to Al-Khatib), and (Al-Khatib's Al-Khatib Al-Morphology), which is a poem with a number of verses: (Thirty-six stanzas after the thousand – 1036 –) including: (nineteen verses introduction to the systems -19), and (and nine concluding verses of the systems -9), after which the number of morphological verses is (eight verses after the thousand -1008-), and the poem is from the sea (Rajz), which is a poem with a brief explanation of it in the art of morphology.

It has been shown through the study that Sheikh Al-Khatib was very likely and corrected the opinion of the Basrites, and sometimes he corrected the opinion of others, and in others he presented it without weighting, and the study and analysis proved that the Sheikh agreed with him correctly in some of the weights and choices and disagreed with him in others.

Keywords: Controversial Issues, Alfia Al-Khatib, Muhammad Khalil Al-Khatib.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين سيدنا محمد رسول الله (ﷺ) أما بعد،

لقد مرّت (جرجا) عبر التاريخ بعدة مراحل: المرحلة الأولى: كانت فيها (ولاية جرجا) من الفترة: (٩٢٣هـ/ ١٢٤١هـ - ١٥١٧م/ ١٨٢٦م)، واشتملت على (محافظة أسيوط، وسوهاج، وقنا، والأقصر، وأسوان).

المرحلة الثانية: كانت فيها (مديرية جرجا) من الفترة: (١٢٤١هـ/ ١٣٧٩هـ - ١٨٢٦م/ ١٩٦٠م)، واشتملت على جميع مراكز محافظة سوهاج حاليا من (طما إلى البلينا).

المرحلة الثالثة: كانت فيها (مركز جرجا) التابع لمحافظة سوهاج من الفترة: (١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م) وحتى تاريخه، وقبل هذه المراحل كانت جرجا قرية من أعمال الصعيد.

وكانت لجرجا مكانةً عبر العصور في خدمة العلم في مختلف الفنون وكانت موطناً للعلماء من أمثال الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي ، وغيره في فنون عدة فخرج منها عدد من العلماء في مختلف الفنون ليس بالقليل مما خلّد ذكرها في التاريخ ببلد العلم والعلماء في صعيد مصر(١).

وكان من بين هؤلاء الأعلام الشيخ/ محمد خليل الخطيب، المولود بمديرية جرجا، والتي تتبع محافظة سوهاج في الوقت الحالي، ونيدة وإخميم تابعتان لمديرية جرجا في هذه الفترة، وللشيخ جهود في العربية كهذا المؤَلَف في فن الصرف، وله قصائدُ شعريةٌ ودواوينُ، ومؤلفاتٌ شرعيةٌ وتفسيريةٌ وغيرها.

---

(١) ينظر: الدليل الجغرافي لأسماء المدن والنواحي المصرية التابع لمصلحة المساحة(ص: ٣٢٦)- المطابع الأميرية ببولاق ١٩٤١م، وكتاب البلاد الحالية الجزء الرابع من القسم الثاني: (ص: ٥١)- الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٩٩٤م.

وهذا البحث بعنوان: (**المسائل الخلافية في كتاب: ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف، للشيخ محمد خليل الخطيب**: (**ت/ ١٩٨٦م**)، **دراسة، وتحليل**)، تناول جمع المسائل الخلافية التي وردت في المسائل الصرفية ودراستها وتحليلها ومعالجتها في كتاب: (**ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف، للشيخ محمد خليل الخطيب النيدي الإخميمي الجرجاوي مولدا**)، كما سماها: (الجامعة الصرفية)، و(تحفة الأريب)، و(منحة المرسيّ للخطيب)، و(ألفية الخطيب الصرفية)، وهو نظم بلغ عدد أبياته: ستة وثلاثين بيتا بعد الألف (١٠٣٦) منها: تسعة عشر بيتاً مقدمة للنظم ، ومنها : تسعة أبيات خاتمة للنظم ، ومنها: ثمانية وألف بيتٍ (١٠٠٨)عدد أبيات الصرف ، والقصيدة من بحر (الرجز)، وهو نظم مع شرح مختصر له في فن الصرف، وهذا النوع قليل في العلوم، فيدل على قوة ملكة أصحابه الشعرية واللغوية والعلمية، ويقع المؤلَف في: (مائة وإحدى وأربعين صفحة)، ومع صغره إلا أنه ثريٌ باستيفاء المادة العلمية والمسائل الخلافية، وهذا النوع من المؤلفات اهتم به العلماء عبر العصور ما بين شروح ودراسات، وهذا الكتاب لم يحظ بمكانته العلمية التي يستحقها كغيره من هذا النوع، فحري بالدراسة والوقوف على المشكلات الخلافية التي وردت فيه لمعرفة مذهب صاحبه واتجاهه، وليلحق بغيره من المؤلفات من نوعه، فهو مختصر، وشامل، تعرَّض فيه صاحبه لمشكلات فن الصرف بين النحاة ؛ وكان المؤتمر الدولي لكلية اللغة العربية بجرجا التابعة لجامعة الأزهر والذي تحت عنوان: (جرجا عبر التاريخ وجهود علمائها في خدمة العلوم الإنسانية)، والتي عقدت العزم على توجيه الضوء والدراسات حول علماء جرجا وجهودهم عبر التاريخ سبباً كبيراً جعل الباحثين يقومون بالبحث، والتنقيب عن هؤلاء العلماء الأفاضل الذين أغفلهم التاريخ، وأغفلتهم الدراسات؛ لإماطة اللثام عن جهودهم الجليلة؛ لتخرج إلى النور؛ لتناهض أمثالها من نوعها وإحقاقاً للحق الذي لم يحظوا به –رحمهم الله – جميعاً ، وجاءت خطة البحث كالآتي:

أولا: **المقدمة:** وذكرت فيها أهمية البحث وسببه وخطته.

ثانيا: **التمهيد:** وذكرت فيه نبذة مختصرة عن حياة صاحب الكتاب الشيخ محمد خليل الخطيب.

ثالثا: **المسائل واشتمل البحث على سبع عشرة مسألة، اتبعت في دراستها المنهج الوصفي، ورتبتها حسب ورودها في كتاب الشيخ الخطيب**:

رابعا: **الخاتمة:** ذكرت فيها أهم نتائج البحث التي توصلت إليها من خلال الدراسة والتحليل .

خامسا: **الفهارس الفنية للبحث**.

١-فهرس المصادر والمراجع.

٢-فهرس موضوعات البحث.

التمهيد

نبذة مختصرة للتعريف بالشيخ محمد خليل الخطيب :

الإمام الشيخ محمد خليل الخطيب النيدي شاعر النبي – صلى الله عليه وسلم – وُلِدَ في نيدة إحدى قرى محافظة سوهاج (9 مارس 1909 م- ٢١فبراير1986 م)، ، وهو أحد الشيوخ والعلماء الذين تخرجوا في الأزهر الشريف، وقد حفظ القرآن الكريم في طفولته، وهو في السابعة من عمره، وقد حصل على الشهادة الابتدائية عام 1924م، وحصل على الشهادة الثانوية الأزهرية عام 1928م، وحصل على شهادة العالمية عام 1933م، وحصل على شهادة التخصص (الدكتوراه) في اللغة العربية عام 1936م، وكان له موهبة شعرية كبيرة، فقد بدأ نظم الشعر في سن مُبكرة جدًا، وكذلك له مؤلفات شعرية عديدة من أهمها قصيدة (بشرى العاشقين ببلوغ سيد المُرسلين)، وهي إحدى المُعارضات لقصيدة البردة للبوصيري، وأيضًا له (ألفية الخطيب في فن الصرف)، وهي تشمل قواعد الصرف بأكملها في أبيات شعرية، وقد لُقّبَ الخطيب بشاعر النبي- صلى الله عليه وسلم –، وكان يذكر هذا اللقب عند كتابة مؤلفاته، وأشعاره.

نسبه:

هو محمد بن خليل بن محمد بن السيد بن إسماعيل بن أحمد الخطيب بن التنجي بن سالم بن سلام بن سلام بن سعد الله بن أفندي محمد بن عليو بن البكري بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن القاسم الرسي بن إبراهيم طباطب بن إبراهيم الفخر بن الحسن المثنى بن الحسن بن علي بن أبي طالب

حياته المُبكرة:

وُلد الشيخ مُحمد الخطيب في قرية نيدة إحدى قُرى مركز أخميم الواقعة في محافظة سوهاج، وذلك يوم الثلاثاء في ٩ مارس عام ١٩٠٩م/١٣٢٧ه، وكان والده الشيخ خليل مُتفقهًا في أمور الدين، وقد قال عنه ابنه الشيخ مُحمد» :أبي .. هو العالم الفاضل الحافظ ما يحتاج إليه العامة من فقه وتوحيد وتاريخ وسيرة،

وكان يدرس ويعظ حيث وُجد، ويؤم الناسَ مُحتسبًا في المسجد الجامع بنيدة " ، وقد ألحق الشيخ خليل ابنه مُحمد بكُتَّاب الشيخ أبي العلا المُرشدي، وهو في الرابعة من عمره، فاستطاع الخطيب حفظ القرآن الكريم كاملًا، وهو في السابعة من عمره، وعندما بلغ العاشرة من عمره التحق بمعهد أسيوط الأزهري، وكان الشيخ أحمد حسن الباقوري- الذي تولى وزارة الأوقاف بعد ذلك- زميلًا له في الدراسة، وعندما بلغ الثالثة عشرة من عمره بدأ الشيخ مُحمد الخطيب في كتابة الشعر، وتتلمذ الشيخ على يدي كبار علماء الأزهر الشريف في هذه الفترة.

عقيدته:

كان حنفي المذهب صوفي المشرب، له مدرسة كبرى في التصوف قائمة على الكتاب، والسنة، والذكر، وتوظيف النفس عليه، والاقتداء بأكمل الخلق محمد صلى الله عليه وسلم تتلمذ عليه بالأزهر الشريف الكثير من أبناء الأزهر وها هم أولاء ينقلون تعاليم الإسلام السمحة المضيئة بأنوار المصطفى صلى الله عليه وسلم كما أخذوها عن شيخهم غفر الله لنا وله.

شيوخه:

الشيخ الخطيب كغيره من أبناء الأزهر الشريف تتلمذ على نخبة من شيوخ الأزهر، وعلمائه الأجلاء إلا أنه لم يذكر في المصادر أسماء هؤلاء الشيوخ الأجلاء.

تلاميذ الشيخ:

تتلمذ على يد الشيخ الخطيب العديد من علماء عصرنا، ومنهم: الحسيني أبو فرحة عميد كلية أصول الدين بالقاهرة، وتوفيق محمد سبع رئيس قسم النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، وحامد إسماعيل الميرغني رئيس قسم الشريعة بجامعة صنعاء بدولة اليمن، وإبراهيم الدسوقي خميس أستاذ التفسير، وعبدالسلام أبو الفضل إمام وخطيب مسجد المتولي بالمحلة الكبرى.

مؤلفات الشيخ:

ذكر صاحب كتاب (نفحة القبول في سيرة شاعر الرسول) – صلى الله عليه وسلم– أنَّ الشيخ أثرى المكتبة الإسلامية بما ينيف على ستين كتاباً في الفقه، والأدب، والحديث، والشعر، والقصص، ولكتاباته مشرب خاص، وطريقة لم يحد عنها أبداً، وذكر بعضًا من هذه المؤلفات دون الإشارة إلى المطبوع، والمخطوط منها[1]، ومن خلال تصفح بعض مؤلفاته الموجودة على الشبكة العنكبوتية تبين أن جميعها قامت بتوزيعها ونشرها لجنة إحياء التراث(جمعية شاعر الرسول) – صلى الله عليه وسلم– طنطا امتداد شارع عصام البلد عمارة الخطيب، وذكر ابنه صاحب كتاب نفحة القبول أنَّ مكتبة الشيخ الخاصة في منزله الكائن بطنطا بعد أن سرقت النسخة التي في مسجد طنطا الكبير، وإليك بعض أسماء مؤلفاته التي تم الوصول إليها:

شرح الخطيب لكتاب العمدة في الفقه الحنفي، الجامعة الصرفية: ألفية الخطيب في فن الصرف، إتحاف الأنام بخطب رسول الإسلام، الأحاديث المختارة من البخاري وشرحها، غاية المطالب بشرح ديوان أبي طالب (وقد جمعه الشيخ من مختلف أمهات الكتب على مدى أكثر من عشر سنوات، وقام بشرحه).

وتفصيل أسماء بعض مؤلفات فضيلة الشيخ الإمام محمد خليل الخطيب النيدي :

(١) كتاب جذب القلوب بشرح الخطيب لأمثال أبي عبيد القاسم بن سلام – (مطبوع) التوزيع والنشر لجنة إحياء التراث– جمعية شاعر الرسول (صلى الله عليه وسلم) طنطا امتداد شارع عصام البلد عمارة الخطيب.

(٢) كتاب إتحاف الأنام بخطب رسول الإسلام سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام(مطبوع) منشور على الشبكة العنكبوتية.

---

(١) ينظر: كتاب نفحة القبول في سيرة شاعر الرسول (صلى الله عليه وسلم) الشيخ الإمام/ محمد خليل الخطيب، للكاتب الشيخ/ محمود محمد خليل الخطيب.

(٣) كتاب إتحاف السادات في أحكام الصلاة والسلام على أشرف المخلوقات (مطبوع) منشور على الشبكة العنكبوتية.

(٤) كتاب من أسرار الذكر(مطبوع) منشور على الشبكة العنكبوتية.

(٥) كتاب الشمائل المحمدية للإمام الترمذي شرح شاعر النبي صلى الله عليه وسلم (مطبوع) منشور على الشبكة العنكبوتية.

(٦) كتاب الفية الخطيب وشرحها في فن الصرف لشاعر النبي صلى الله عليه وسلم (مطبوع) منشور على الشبكة العنكبوتية.

(٧) كتاب القصص الحق لسيد الخلق . صلى الله عليه وسلم (خمس سلاسل) (مطبوع) منشور على الشبكة العنكبوتية.

(٨) كتاب بداية التعرف في شرح نقاية التصوف(مطبوع) منشور على الشبكة العنكبوتية.

(٩) كتاب بشرى العاشقين ببلوغ سيد المرسلين(مطبوع) منشور على الشبكة العنكبوتية.

(١٠) كتاب حكمة الرجز(مطبوع) منشور على الشبكة العنكبوتية.

(١١)كتاب رباعيات الخطيب في مدح الحبيب(مطبوع) منشور على الشبكة العنكبوتية.

(١٢) كتاب روضات الخطيب في مدح الحبيب(مطبوع) منشور على الشبكة العنكبوتية.

(١٣) كتاب شرح النظم الأسنى لأسماء الله الحسنى والنظم المقبول لأسماء الرسول (مطبوع) منشور على الشبكة العنكبوتية.

(١٤) كتاب غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم(مطبوع) منشور على الشبكة العنكبوتية.

(١٥) كتاب تفسير القرآن الكريم تفسير جزء عمَّ(مطبوع) منشور على الشبكة العنكبوتية.

(١٦) كتاب الجنة في شرح عقيدة أهل الجنة(مطبوع) منشور على الشبكة العنكبوتية.

(١٧) كتاب الوسيلة (مطبوع) منشور على الشبكة العنكبوتية .
(١٨) كتاب الذكرى المئوية(مطبوع) منشور على الشبكة العنكبوتية.
(١٩) كتاب مجامع الأنوار في فضل الأذكار والصلاة على المختار(مطبوع) منشور على الشبكة العنكبوتية.
(٢٠) كتاب وحي الحديث الجامعة الفاخرة الأدب الدنيا والأخرة (مطبوع) منشور على الشبكة العنكبوتية.
(٢١) كتاب كشف الغطاء شرح وترتيب حكم سيدي أحمد بن عطاء الله السكندري (مطبوع) منشور على الشبكة العنكبوتية.
(٢٢) كتاب المدرسة الخطيبية(مطبوع) منشور على الشبكة العنكبوتية.
(٢٣) إتحاف الأخيار بأصح العقائد والأذكار (مطبوع) منشور على الشبكة العنكبوتية.

توطئة وتعريف بالكتاب محل الدراسة: لقد سبق الشيخ محمد خليل الخطيب في هذا الفن بعض العلماء فنظموا في فن المنظومات التعليمية وتقدمهم جميعا (ابن معطٍ) وجعلها من بحري (الرجز والسريع)، ثم تبعه (ابن مالك الأندلسي) ونَظَمَ (الخلاصة الألفية) وجعلها من بحر واحد وهو (الرجز)، و(لامية الأفعال) له أيضا، وبعدها (الألفية الفريدة للسيوطي)، و(ألفية شعبان الآثاري)، و(ألفية الأجهوري)، وغيرها ورغم تعدد الألفيات إلا أنها تعد قليلة مقارنة بغيرها من أنواع المؤلفات وذلك نظراً لأن النظم التعليمي يحتاج إلى ذوق سليم ، وتمكن في نظم الشعر مع مراعاة القواعد العروضية من ناحية ، والقواعد التعليمية من أخرى فليس كل العلماء لديهم هذه الملكة وإن كان المؤلفُ شاعراً فيحتاج إلى الإلمام بقواعد الشعر والعروض والعلم الذي يريد النظم فيه فهذا الأمر يحتاج إلى عناء وشاعر رصين وعالم متمكن، والشيخ الخطيب خص ألفيته التي زادت على الألف بيت في فن الصرف متبعاً في التخصص ابن مالك الأندلسي في لامية الأفعال وزاد عنه شرحاً لها مختصراً ومبسطاً مع الإلمام بالمشكلات الخلافية التي وردت ،وذلك بعرض الآراء والترجيح فيها ، فكتابه (نظم وشرح للنظم) مما جعله

أيسر على قارئه، وأسماه (**ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف**، **للشيخ محمد خليل الخطيب النيدي الإخميمي الجرجاوي مولدا**)، كما سماها: (الجامعة الصرفية)، و(تحفة الأريب)، و(منحة المرسيّ للخطيب)، و(ألفية الخطيب الصرفية)، وهو نظم بلغ عدد أبياته: (ستة وثلاثين بيتا بعد الألف) منها: (تسعة عشر بيتا مقدمة للنظم)، و(وتسعة أبيات خاتمة للنظم)، فيبلغ بعدها عدد أبيات الصرف: (ثمانية وألف بيت)، والقصيدة من بحر (الرجز)، وهو نظم مع شرح مختصر له في فن الصرف، وهذا النوع قليل في العلوم، فيدل على قوة ملكة أصحابه الشعرية واللغوية والعلمية، ويقع المؤلَف في: (مائة وإحدى وأربعين صفحة).

أما عن منهجه في الكتاب فقد اتبع فيه منهج سابقيه في ترتيب أبواب الصرف ولم يخالف من سبقه إذ بدأ بتعريف الصرف، ثم أقسام الفعل الثلاثي، وغير الثلاثي المجرد، والمزيد، والمضعف، والصحيح، والمعتل، وأقسامه، وأوزانه، ومروراً بأبواب الصرف حسب ترتيبها في كتب السابقين، منتهياً بهمزتى الوصل والقطع، والإدغام، والتقاء الساكنين، والوقف.

وفاته:

استقر الشيخ بطنطا حتى أصيب بأمراض عديدة في شيخوخته مما تسمى بأمراض الشيخوخة ،وهي تصلب في الشرايين ،وسكر مرتفع ،والتهاب شديد في البروستاتا ،وتعب شديد في الكليتين ،وكسر قديم في الحوض وأعلى الفخذ زادت الآلام في آخر حياته ،وتوفى في ٢١ فبراير عام ١٩٨٦م/١٤٠٧ه عن سبعة وسبعين عاماً، ودفن بضريحه المشهور بمسجده بشارع الجيش (البحر) بجوار مبنى المحافظة بمدينة طنطا[١].

(١) ينظر ترجمته في: كتاب نفحة القبول في سيرة شاعر الرسول (صلى الله عليه وسلم) الشيخ الإمام/ محمد خليل الخطيب، للكاتب الشيخ/ محمود محمد خليل الخطيب، وينظر ترجمته في مواقع التواصل الاجتماعي ومن بينها الموقع الرسمي للشيخ ومؤلفاته المطبوعة والمنشورة، ومعجم البابطين لشعراء العرب في القرنين التاسع عشر والعشرين: (٦٣١٩/١)، مجموعة من المؤلفين، جامع الكتب الإسلامية.

مسائل البحث

١-الخلاف في أصل المشتقات

قال الشيخ الخطيب:

"والمصدرُ الأصلُ لدىَ البصريِّ ∴ للفعلِ والعكسُ لدى الكوفيِّ

لأنه[١] يدل على الحدث فقط بخلاف الفعل فإنه يدل على الحدث والزمان.

لأن المصدر[٢] يجيء بعده في التصريف كـ(أكرم يكرم إكراما). والمعتمد مذهب البصريين"[٣].

الدراسة والتحليل:

اختلف العلماء في أصل الاشتقاق، فذهب البصريون إلى أنَّ المصدر هو أصل الاشتقاق، وأنَّ الفعل مشتق منه، وتبعهم أبو البركات الأنباري[٤]، والعكبري[٥]، وابن الناظم[٦]، وابن هشام[٧]، وابن عقيل[٨]، والشيخ خالد الأزهري[٩]. وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك، وتبعهم ابن جني[١٠]،

---

(١) يقصد به : المصدر معلقا على المذهب البصري ويذكر سبب قولهم إن المصدر هو أصل المشتقات.

(٢) يعلق على المذهب الكوفي ويذكر سبب قولهم إن الفعل هو أصل المشتقات.

(٣) ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف لشاعر المصطفى (ﷺ) للشيخ/ محمد خليل الخطيب النيدي الإخميمي: (ص: ٤)، مطبعة الشعراوي بطنطا- ١٣٧٠هـ.

(٤) ينظر: الإنصاف (١/١٩٠).

(٥) ينظر: التبيين (ص: ٣٧).

(٦) ينظر: شرح الألفية (ص: ١٩١).

(٧) ينظر: أوضح المسالك(٢/١٨٣).

(٨) ينظر: شرح الألفية (٢/١٧١).

(٩) ينظر: التصريح (١/٤٩٢).

(١٠) ينظر: الخصائص (٢/٣٤).

والمعافري[١]، والخوارزمي[٢]، ومن المحدثين عباس حسن[٣]، وعبدالغني الدقر[٤]، و قد اعتمد كل منهما حُججاً أكثرها منطقي لتأييد وجهة نظره، وقد أورد "أبو البركات ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ) هذه الحجج مفصلة في كتابه: "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين"[٥]، وفيما يلي عرض الحجج ودراسة المسألة:

حُجَجُ البصريين[٦]:

أ- أَنَّ المصدر يدل على زمن مطلق، أما الفعل، فيدل على زمن معيّن. وّلما كان المطلق أصلاً للمقيّد كان المصدر أصلاً للفعل.

ب- أنَّ المصدر اسم، و الاسم يقوم بنفسه و يستغني عن الفعل؛ لكن الفعل لا يقوم بنفسه بل يفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه و لا يفتقر لغيره أولى بأن يكون أصلا لما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

ج- أنَّ المصدر إنما سمي كذلك لصدور الفعل عنه.

د- أنَّ المصدر يدل على شيء واحد هو الحدث. أما الفعل، فيدل بصيغته على الحدث و الزمن، و بما أن الواحد أصل اثنين كذلك المصدر أصل للفعل.

---

(١) ينظر: كتاب الأفعال (٥٢/١).

(٢) ينظر: التخمير (٤٠٤/٤).

(٣) ينظر: النحو الوافي(٢٠٥/٢).

(٤) ينظر: معجم القواعد العربية(٥٥/١).

(٥) ينظر: الإنصاف (١٩٠/١: ١٩٩)، والتخمير: (٤٠٤/٤)، وشرح ابن الناظم: (ص: ١٩١)، والتذييل والتكميل (٢٧٧/٦)، وأوضح المسالك: (١٨٣/٢)، وشرح ابن عقيل: (١٧١/٢)، وتمهيد القواعد (١٥٤٠/٣)، والتصريح: (٤٩٢/١، ٦١٧، ٣٥٣/٢).

(٦) ينظر: المرجع السابق (١٩٠/١: ١٩٩)، والبديع: (٥٠٤/١)، واللباب في علل البناء والإعراب: (١٥/٢)، وشرح الشافية لركن الدين: (٧٤٥/٢)، والتذييل والتكميل: (٢٧٧/٦)، وأوضح المسالك: (١٨٣/٢)، وشرح الشاطبي: (٢٢٢/٣)، وشرح الأشموني: (٤٦٨/١)، والتصريح: (٤٩٢/١، ٦١٧، ٣٥٣/٢)، وهمع الهوامع: (٩٤/٢، ٩٥).

هـ- أنَّ المصدر له مثال واحد: كحمل و أخذ، و الفعل له أمثلة مختلفة، وبما أن الذهب نوع واحد وما يوجد صور و أنواع أخرى.

و- أنَّ الفعل يدل بصيغته على ما يدل عليه المصدر، فالفعل (حمل) مثلاً يدل على ما يدل عليه الحمل، الذي هو المصدر و ليس العكس صحيحاً، و لذلك كان المصدر أصلاً و الفعل فرعاً، و لأن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل.

حُجَجُ الكوفيين[1]:

أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ المصدر مشتق من الفعل و فرعٌ عليه نحو كتب كتابة، و قام قياماً، و انتشر انتشاراً، و استفسر استفساراً ، واحتجوا بما يأتي :

أ- أنَّ المصدر يصح لصحة الفعل و يعتل لاعتلاله نحو، قَاوَمَ قِوَاماً، فيصح المصدر لصحة الفعل و نقول: قام قياما فيعتلّ لاعتلاله و أصله قوم قواما.

ب- أنَّ الفعل يعمل في المصدر نحو: لقيتك لقاءً، و صافحتُك مصافحةً حارَّةً، فالمصدر منصوب على المفعولية المطلقة، وعامل النصب فيه فعله، فوجب أن يكون فرعا له، لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

ج- أنَّ المصدر يذكر توكيداً للفعل نحو: شدَدْت الحبل شدّاً و لا شك أن رتبة المؤكّد قبل رتبة المؤكد فدل على الفعل أصل، و المصدر فرع.

د- أنَّ ثمة أفعالاً لا مصادر لها وهي : نعم و بئس و عسى و ليس و حبذا، فلو كان المصدر أصلا لما خلت من هذه الأفعال لاستحالة وجود فرع من غير أصل.

هـ- أنَّ المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل. و الفاعل وضع له (فعل و يفعل) فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصل للمصدر.

---

(١) ينظر: الإنصاف (١/١٩٠: ١٩٩)، والبديع: (١/٥٠٤)، واللباب في علل البناء والإعراب: (٢/١٥)، وشرح الشافية لركن الدين: (٢/٧٤٥)، والتذييل والتكميل: (٦/٢٧٧)، وأوضح المسالك: (٢/١٨٣)، وشرح الشاطبي: (٣/٢٢٢)، وشرح الأشموني: (١/٤٦٨)، والتصريح: (١/٤٩٢، ٦١٧، ٢/٣٥٣)، وهمع الهوامع: (٢/٩٤، ٩٥).

والشيخ الخطيب قد رجح رأي البصريين كغيره من النحاة[١] وهذا ظاهر من قوله: (والمعتمد مذهب البصريين).

والذي أراه راجحاً هو مذهب الكوفيين لما يأتي: أنَّ كُتُبَ البصريين عندما تعرضت للمشتقات، وعرفتها أثبتت أنها تؤخذ من الفعل، فطبق البصريون في مؤلفاتهم مذهب الكوفيين وهو غير ما قالوا به إذ يعرفون اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي أنه يأتي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل وفتح ما قبل الآخر في اسم المفعول[٢].

وفي كان الناقصة التي هي فعل ماض بأنها تتصرف أي يأتي منها المضارع والمشتقات[٣].

واتفقوا على أنَّ الأصل في الأفعال التصرف أي تتغير صيغها لإخراج صيغ أخرى مختلفة فما يحدث فيه تغيير هو الفعل وهذا التغيير ينتج عنه اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر[٤].

والناظر في كتب اللغة والقواميس العربية يجد أنَّها بدأت بأول صيغة -أي الصيغة الأصلية- وهي صيغة الفعل ثم بعد ذلك تناولت ما جاء فيها من معاني ومشتقات بما في ذلك المصدر.

---

(١) كابن الأنباري في الإنصاف: (١٩٠/١)، والعكبري في التبيين: (ص: ٣٧)، والبن الناظم في شرح الألفية: (ص: ١٩١)، وابن هشام في أوضح المسالك: (١٨٣/٢)، وابن عقيل في شرح الألفية: (١٧١/٢)، والأزهري في التصريح: (٤٩٢/١).

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه (١٦٤/١، ١٧٩)، والمقتضب: (٥٨/١، ٩٩، ١٤٨/٤)، والأصول لابن السراج: (٥٢/١، ٦٠، ٧٥)، وشرح السيرافي: (٢٥٨/١، ٤٤٩).

(٣) ينظر: شرح السيرافي (٣٠١/١).

(٤) ينظر: الأصول لابن السراج (٧٥/١).

وعند حديثك عن المصادر لا يمكن لك أن تعرف المصدر مباشـــرة دون أن تأتي بأصله وهو الفعل فلا بد من معرفة الفعل حتى يعرف المصدر الذي جاء منه والتغيير في الفعل يؤدي إلى اختلاف المصدر ومن هنا تتقدم مادة الفعل عن مادة المصدر عن الحديث عن المصادر.

قال ابن السراج: "فأما الأول: وهو الفعل المتصرف فنحو: قـــام وضـــربَ، وتصرفه أنك تقول: يقوم وأقوم وتقوم. وضربَ، ويضـــرب، وأضـــرب، وجميـــع تصاريف الأفعال جارية عليه ويشتق منه اسم الفاعل، فتقول: ضارب"[١].

****

(١) الأصول لابن السراج (١/٧٥).

٢-الخلاف في وزن الأجوف

قال الشيخ الخطيب:

"وما كردَّ ويقولُ قالا ∴ بأصله زِنْه ودَعْ ما آلا

وما كـ(ردَّ، وشدَّ) مما التغيير فيه للإدغام، و(يقول، وقال) مما التغيير فيه للإعلال يوزن بأصله، فتقول في وزن (ردَّ) (فَعَلَ)، وفي (يقول) (يَفْعُل)، و(قال) (فَعَلَ)، وجوز عبد القاهر الوزن على البدل لا المبدل منه فيقول في وزن (قال) (فال)، و(رمى) (فَعا)"[(١)].

الدراسة والتحليل:

اتفق النحاة على وزن الكلمات العربية فعبروا عن الميزان ب(فَعَلَ) وجعلوا الفاء مقابل الحرف الأول الأصلي وسموه فاء الكلمة، والثاني الأصلي مقابله في الوزن العين وسموه عين الكلمة والثالث مقابله لام الكلمة وسموه لام الكلمة وإن وجد رابع أصلي زادوا لاماً أخرى في آخر الوزن ، وإن كان خماسياً زادوا لاماً ثالثة في آخر الوزن ، والمضعف يضعف مقابله في الوزن ، والزائد ينزل في الميزان كما هو دون تغيير في موضعه ، وبمثل هذه الأمور وضعوا بعض قواعد الميزان الصرفي واختلفوا في وزن الأجوف وهو ما كان عينه حرفاً من حروف العلة فقلب ألفا إلى قولين:

ذهب الأكثرون إلى مراعاة الحرف الأصلي في الميزان وهذا هو الأشهر والأكثر فيقولون في وزن: (قال وباع) وأمثالها وزنها (فَعَلَ) فإن أصلها (قَوَلَ وبَيَعَ) فلما تحرك حرف العلة وفتح ما قبله وجب قلبه ألفا وعندما تتغير الفتحة التي قبل حرف العلة يعود الحرف الأصلي كما في المضارع منها عندما ضم ما قبل الألف في الواوي في (قال) عاد الحرف الأصلي فقالوا (يقول) وعندما كسر ما قبل الألف في اليائي في (باع) علد الحرف الأصلي فقالوا (يبيع) فراعوا فيه

(١) ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف: (ص: ٥).

الأصلي ولم يراعوا القلب لأن حروف العلة كثير ما تبدل عن بعضها وهو حـــرف من نفس جنسه جاء بدلاً منه لغرض الخفة لمناسبة الحركة التي قبله[١].

وذهب الإمام عبد القاهر الجرجاني إلى جواز مراعاة الأصل ومراعاة القلب في الميزان فأجاز أن يكون الوزن (فعل) مراعاة للأصل دون اعتبار القلب وأجاز أن يكون الوزن (فال) مع مراعاة القلب[٢].

وعدَّ علم الدين السخاوي التعبير بالقلب في الميزان ومراعاته وترك مراعاة الأصل خطأ ، فلا يقال في وزن (قال وباع) (فال) والصحيح (فعل) فإقامة حروف العلة مقام بعضا يختلف عن بقية الحروف الصحيحة[٣].

والشيخ الخطيب مع رأي الجمهور إذ رأي الإمام عبد القاهر ضمناً في ذيل كلامه بعد قوله بأن الوزن (فعل) كرأي الأكثرين[٤].

****

(١) ينظر: ابن الأثير في البديع في علم العربية (٤٧٩/٢)، وابن يعيش في شـــرح المفصـــل: (٤١٠/٣)، والرضي في شرح الشافية للرضي (١٨/١).

(٢) ينظر: المفتاح في الصرف (ص: ٢٨).

(٣) ينظر: سفر السعادة (٥٦٣/٢).

(٤) كابن الأثير في البديع في علم العربية(٤٧٩/٢)، وابن يعيش في شرح المفصل (٤١٠/٣)، والرضي في شرح الشافية للرضي (١٨/١).

٣-المبدل من تاء الافتعال في الميزان

قال الشيخ الخطيب:

"وعبَّرُوا بالتاء عما أبدِلا ∴ من تاء الافتعال لا ما استُبدلا

إذا كان الزائد مبدلاً عن تاء الافتعال عُبِّرَ بها عنه تبعاً للأصل فوزن (اصطبر) (افتعل) لا (افطعل)، وجوز الرضي أن توزن ب(افطعل) بحسب البدل لا المبدل منه"(١).

الدراسة والتحليل:

اتفق النحاة على أنَّ الزائد يعبر عنه بلفظه في الميزان دون تغيير كما اتفقوا على مادة الميزان للحروف الأصول فالثلاثي (فعل) وللرباعي زادوا لاماً ثانية في آخر الوزن وفي الخماسي إن كانت كلها أصول زادوا لاماً ثالثة في آخره ولكنهم استثنوا أشياءَ من هذه القاعدة ، ومنها وزن الحرف الزائد إن أبدل بحرف زائد فهل يعبر في الميزان بالزائد الأول أم بالمبدل منه ، وفيه قولان:

الأول: رأي الجمهور وهو الأكثر والأشهر فقد استثنوا من هذه القاعدة ما كان مبدلاً من تاء الافتعال فقالوا يُعَبَّرُ عنه بالمبدل منه لا بالبدل نحو: (اصطبر وازدرع) من (اصتبر وازترع) فالوزن (افتعل) وليس (افطعل وافدعل)، ومن هؤلاء الإمام عبد القاهر الجرجاني، وابن عصفور، وابن إياز، وركن الدين الإستراباذي، والسيوطي(٢).

وعللوا ذلك بأنَّه لكراهة الاستثقال، ولقصد بيان أصل الزنة، ولأنَّ التعبير بالبدل يؤدي إلى بناء لا نظير له إذ ليس في كلام العرب وزن (افطعل وافدعل)

---

(١) ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف (ص: ٨).

(٢) ينظر: المفتاح في الصرف (ص: ٢٨)، والممتع (ص: ٢٠٥)، وشرح التعريف لابن إياز (ص: ٥٥)، وشرح الشافية لركن الدين الإستراباذي (١/١٧٦، ٢/٨٥١، ٨٥٢)، والكناش (١/٣٨٠)، وهمع الهوامع (٣/٤٥٢).

فهي أوزان مجهولة عندهم في كلامهم، ومن هنا جعلوا الزائد يعبر عنه بلفظه في الميزان إلا المبدل من تاء الافتعال يعبر عنه بتاء الافتعال لا بالبدل[١].

الثاني: انفرد به الرضي فلم يسلم بكلام الجمهور ، وجعل القاعدة عامة لا استثناء فيها ، وعبر عنه في الميزان بالبدل لا بالمبدل منه فوزن (اصطبر وازدرع) عنده (افطعل وافدعل) وليس (افتعل)[٢].

ويُعلِل لقوله هذا بتعليل فلسفي فيه تكلفٌ وتعسفٌ لا داعي له فضلاً عن أنَّه منفرد بهذا القول لم يقل به غيره.

قال الرضي: "قوله (وبلزوم بناء مجهول) أي: يعرف الإبدال بأنك لو لم تحكم في كلمة بكون حرف فيها بدلا من الآخر لزم بناء مجهول، كما أنك لو لم تحكم بأن هاء (هراق) بدل، وكذا طاء (اصطبر)، والدال الأولى من (ادارك) لزم بناء (هفعل وافطعل وافّاعل) وهي أبنية مجهولة، ولقائل أن يمنع ذلك في (افطعل وافّاعل)، وذلك أن كل ما هو من هذين البناءين (افتعل وتفاعل)، وفاء الأول حرف إطباق وفاء الثاني دال أو تاء أو ثاء أو غير ذلك مما يجئ في بابه، فإن بعد فاء الأول طاء وجوبا وقبل فاء الثاني حرفاً مدغماً فيه جوازاً فهما بناءان مطردان لا مجهولان، بل يعرف كون الحرفين في البناءين بدلين بأنَّ الطاء لا تجئ في مكان تاء الافتعال إلاَّ إذا كان قبلها حرف إطباق، وهي مناسبة للتاء في المخرج ولما قبلها من حروف الإطباق بالإطباق فيغلب على الظن إبدال التاء طاء لاستثقالها بعد حرف الإطباق ومناسبة الطاء لحرف الإطباق والتاء، وكذا الكلام في الحرف المدغم في نحو ادكر واثاقل"[٣].

والشيخ الخطيب يفهم من كلامه موافقته لرأي الجمهور فذكره أولاً كرأي رئيسٍ للمسألة ثم ذكر بعد ذلك رأي الرضي.

---

(١) ينظر: المفتاح في الصرف (ص: ٢٨)، وشرح الشافية لركن الدين الإستراباذي (١/١٧٦، ٢/٨٥١، ٨٥٢)، والكناش (١/٣٨٠).
(٢) ينظر: شرح الشافية (١/١٨).
(٣) المرجع السابق : (٣/١٩٨، ١٩٩).

٤-مصدر (فعّل) إن كانت لامه همزة

قال الشيخ الخطيب:

"..... ∴ .....وأن وُسِم

بالهمز فالغالب فيه تَفْعله ∴ .....

وإن كانت لامه همزة[١]، فالغالب في وزنه (تَفعِلَة) ك(هنَّأ تَهنِئَة، وجزَّأ تَجزِئَة)، وبعضهم يطرد فيه (التفعيل، والتفعلة) ك(تجزيئًا، وتجزئة)، ومذهب سيبويه الاقتصار على ما ورد من (تفعيل)، وهو (نبَّأ تنبيئا)"[٢].

الدراسة والتحليل:

اختلف النحاة في مصدر ما جاء على وزن (فَعَّل) مضعف العين، ولامه همزة بين التفعيل، والتفعلة، وهذا نحو: (خطّأ – هنّأ – جزّأ) ظاهر كلام سيبويه إن مصدره (تَفْعِلَة) فتقول: (تخطئة وتهنئة وتجزئة) ولا يجوز فيه (تفعيل) إلا فيما سمع فيكتفى بما سمع فيه ك(نَبّأ تنبيئا)، واعتمد هذا الشلوبين فيما حكاه ابن عصفور[٣].

وعلق السيرافي على كلام سيبويه بأن سيبويه أجاز الإتمام فيه إذ استعمله في باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين كـ(نبّأ) الذي مصدره (تنبيئا) ولو لم يكن جائزاً لما استعمله وإن كان قليلاً عن (تفعلة) إلاَّ إنَّه قد أورد السماع فيه ، والسماع مع استعماله دليل على الجواز ولكنه قليل[٤].

والمبرد قد أجاز فيه الوجهين (تفعلة وتفعيل) وقال (تفعلة) جيدة ولكن

---

(١) يقصد: ما كان على وزن (فعّل) إن كانت لامه همزة نحو: (هنّأ وجزّأ).

(٢) ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف (ص: ٢٢).

(٣) نقل حكاية ابن عصفور لرأي الشلوبين صاحب كتاب المساعد (٦٢٦/٢)، والتصريح: (٣١/٢، ٣٢).

(٤) ينظر: شرح السيرافي (٤٥٩/٤).

(تفعيل) وهو بالإتمام أكثر في كلامهم وحكى هذا عن أبي زيد الأنصاري[١].

وبعضهم وجه ما حكاه المبرد عن أبي زيد الأنصاري بأنه زعم من أبي زيد مردود بظاهر كلام سيبويه في هذا الموضع[٢].

وابن مالك ومن تبعه على أنَّ الغالب في مصدره النقص (تفعلة) وأمَّا الإتمام (تفعيل) جائز ، ولكنه غير غالب إي أنه جائز على قلة[٣].

والشيخ الخطيب ذهب مذهب ابن مالك ومن معه فذكر الرأي المعتمد عنده أولا بقوله: (فالغالب في وزنه (تفعلة). ثم عرض باقي الآراء.

وأكثر النحاة فيه جواز الوجهين على حدٍّ سواء دون تفاضل وهذا منسوب إلى المغاربة إذ إنَّ الوجهين مسموعان عن العرب بكثرةٍ ، فأثبت سيبويه وغيره أنَّ (تفعلة) غالب فيه أي كثير في كلامهم كما حكى المبرد عن أبي زيد أن (تفعيل) كثير عن العرب أيضاً ، ومن هنا فالوجهان جائزان على حدٍ سواء في كلام العرب ولم ينف سيبويه وُرُودَه في كلام العرب ، ولكنَّه أثبته وذكر مثالاً واحداً عنهم ولم يصرح بأنَّه يكتفى فيه بما سمع ولكن هذا الكلام دليل على جوازه إياه مع استعماله هو نفسه أي سيبويه لهذا الوجه ومن فهم كلام سيبويه على الاقتصار على ما سمع ليس بصحيح ، فهذا ليس صريحاً في كلامه ويدفعه حكاية المبرد عن أبي زيد ،وعللوا ذلك بأنَّ مهموز اللام شبيه بالصحيح من ناحية أنَّ الهمز ليس حرف علة وشبيه بالمعتل من وجه آخر بسبب مشاركة الهمزة لحروف العلة في قلب بعضها من بعض ولذا جاز أن يأتي مصدره على الإتمام كالصحيح أو على النقص كالمعتل[٤].

---

(١) ينظر: شرح السيرافي (٤/٤٥٩)، والمساعد (٢/٦٢٦)، وشرح ابن عقيل (٣/١٢٩)، وتمهيد القواعد (٨/٣٧٩٥)، والتصريح(٢/٣١، ٣٢)، والأشموني (٢/٢٣٤، ٢٣٥)، والصبان (٢/٤٦٣).

(٢) ينظر: المساعد (٢/٦٢٦)، والتصريح (٢/٣١، ٣٢).

(٣) ينظر: شرح التسهيل (٣/٤٧٢)، والمساعد (٢/٦٢٦)، وشرح ابن عقيل (٣/١٢٩)، وتمهيد القواعد (٨/٣٧٩٥)، والتصريح (٢/٣١، ٣٢)، والأشموني (٢/٢٣٤، ٢٣٥)، والصبان(٢/٤٦٣).

(٤) ينظر: تمهيد القواعد (٨/٣٧٩٥)، وشرح ابن عقيل (٣/١٢٩)، وشرح الشاطبي (٤/٣٤٣)، وفتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال لجمال الدين بحرق (ص: ١٩٣).

٥-مصدر ما جاء على وزن (فَاعَل)

قال الشيخ الخطيب:

"مصـــــــدرُهُ الفِعالُ والمفاعَله ∴ وشذَّ فِيعالٌ كما في قاتله

واختصَّ ثانيها سِوى ما نَدرا ∴ بمـــا أعِلتْ فاؤه كياسرا

ومصدره[١]، (الفعال والمفاعلة والفيعال) وهو شاذ، وقد جاء الثلاثـــة مـــن (قَاتَلَ)، والأولان قياسيان، وذهب سيبويه إلى أن المقيس (المفاعلة) لا غير؛ لأنها قد تنفرد غالبا بما فاؤه (ياءً) نحو: (يَاسَرَه مياسرة، ويامنه ميامنة)، ولا يأتي منه (الفعال)؛ لاستثقال الكسرة على الياء إلا ما ندر مـــن قـــولهم: (ياومـــه مياومـــة ويواما)، لكن يقال: إن عدم إتيان (الفعال) من معتل الفاء عارض، فلا ينفي كونه مقيسا"[٢].

الدراسة والتحليل:

الحديث في ذكر مصدر الفعل الذي جاء على وزن (فَاعَـلَ) نحـــو: (قاتَـــل، وخاصَم، وجالَس، وباشَر)، فهذا كله مصدره عند سيبويه على وزن (مفاعلـــة) لا ينكسر أبداً ، فهذا هو القياس فيه عنده فيقول في المصادر: (مقاتلة، ومخاصمة، ومجالسة، ومباشرة) كما ذكر سيبويه أنَّه قد سمع عن بعض العرب مـــا يقصـــر على السماع (فِعال) من (فيعال) بعد كسر الفاء وقلب الألف يـــاء وحـــذف اليـــاء تخفيفا فيقولون: (قِتال، وخِصام) ولا ينقاس على كل ما على وزن (فاعَـــل) فـــلا يقال: (جلاس وقعاد ولا جيلاس وقيعاد)[٣]، وبهذا قال المبرد[٤]، وابن السراج[٥].

---

(١) يقصد: ما كان على وزن (فَاعَلَ) نحو: (قَاتَلَ).

(٢) ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف (ص: ٢٣).

(٣) ينظر: الكتاب (٤/٨٠)، والانتصار لسيبويه لابن ولاد (ص: ١٧١).

(٤) ينظر: المقتضب (٢/٩٩).

(٥) ينظر: الأصول في النحو (٣/١١٥، ١١٦).

ويقول السيرافي إنَّ سيبويه لم ينكر ما سمع منه، والدليل أنَّه أورده عنهم ولكنَّه قصره على السماع(١).

والرضي يقصر القياس على (مفاعلة) كسيبويه ويحكم على (فِعال وفيعال) بالاكتفاء على السماع ولا يقاس عليهما(٢).

وبعض النحاة جعل الثلاثة قياسية على حدٍّ سواء دون مفاضلة ، وأورد ذلك ابن القطاع عند حديثه عن مصادر غير الثلاثي فجعل ما كان على وزن (فاعَـل) فمصدره على وزن (مفاعلة وفِعال وفيعال)(٣).

وابن يعيش(٤) وكثير من النحاة(٥) على أنَّ مصدر مـا كانـت فـاؤه يـاءً (مفاعلة) لا غير هذا قياسه إلا ما حكي نادرا لاستثقال الياء مع كسرها فـي أول الكلمة نحو: (ياسَر مياسرة)، وغير يائي الفاء فقياس مصدره على وزن (مفاعلة وفِعال)، فيقال: (مقاتلة وقِتال)، وما جاء على خلاف ذلك فهو مسموع لا يقـاس عليه بل يقتصر على ما ورد السماع فيه إي ما جاء مصدره على وزن (فيعال) أو (فِعال) من يائي الفاء.

والشيخ الخطيب وافق رأيه هذا القول الأخير فحكم بقياسية (مفاعلة وفِعال) فقط مع إثباته لورود الأوزان الثلاثة إلاَّ إنَّه حكم على (فيعال) بالشذوذ.

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٤/٤٥٦).

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي (١/١٦٦)، وارتشاف الضرب (٢/٤٩٩).

(٣) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطـاع: (ص: ٣٧٨)، والبـديع (٢/٤٥٨)، والتخمير (٣/٧٤)، وإيجاز التعريف (ص: ٧٤).

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/٥٢: ٥٤).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم (ص:٣١٢)، وشرح الشافية لركن الدين الإسـترابادي (١/٣٠٠)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/٨٦٧)، وإرشاد السالك (١/٥٤٧)، والمسـاعد (٢/٦٢٦)، وتمهيد القواعد (٨/٣٧٩٧)، وشرح الشاطبي (٤/٣٦٠)، وهمع الهوامع(٣/٣٢٤)، وفـتح الأقفال (ص: ١٩٥، ١٩٦)، وشرح الألفية للفارضي (٣/٦٦).

٦-الخلاف في (تَعَلَّمْ) بمعنى (اعلم) بين التصرف والجمود.

قال الشيخ الخطيب:

"الفعــلُ ذو جمودٍ أو تصرُّفِ ∴ فجــامدٌ ما صورةٌ منه تفي

أمرًا وذا لم يعدُ هبْ تَعَلَّما ∴ وهاك بعضَ ما مُضِّيًا لزِما

وفي (تَعَلَّمْ) بمعنى (اعلم)، وهذا مذهب الأعلم، وذهــب غيــره إلــى أنَّهــا تتصرف ، وهو الصحيح فقد حكى ابن السكيت (تَعَلَّمتُ أن فلانا خارج)"[١].

الدراسة والتحليل:

اختلف النحاة في (تَعَلَّمْ) بمعنى (اعلم) بين الجمود والتصــرف فهــو مــن الأفعال التي تنصب مفعولين وتفيد اليقين في الخبــر، فقــد حكــي عــن الأعلــم الشنتمري[٢] أنَّه جامد لا يتصرف أبداً فلا يجيء منه الماضي ولا المضارع ولــم يكن الأعلم هو الوحيد في هذا القول بل تبعه في هذا القول ابن مالك الأندلســي[٣] فقد ذكره في مواضع متعددة بأنه لا يفارق هذه الصيغة فهو فــي صــيغة الأمــر وبعض النحاة أورد هذا الرأي فقط دون ذكر الرأي الآخر كما أنهم لم يعلقوا عليه وهذا دليل على موافقتهم لرأي الأعلم الشنتمري وابن مالك[٤].

وذهب غيرهما إلى أنَّه متصرف وليس جامداً وردوا رأي الأعلم وابن مالك بحكاية عن العرب حكاها أبو يعقوب بن السكيت في تصرفها (تعلمــت أنَّ فلانــاً خارج) بمعنى علمت، وهذه الحكاية أوردها كثير من النحاة عن ابن السكيت ممَّــا

---

(١) ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف (ص: ٣١).

(٢) ينظر: ارتشاف الضــرب (٤/٢٠٣٨، ٢٠٣٩)، والتــذييل والتكميــل (٣/١٤٨، ٦/٣٢)، وتعليق الفرائد (٤/١٤٧)، وهمع الهوامع (١/٥٤١).

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/٥٤٥)، وشرح التسهيل (٢/٧٩).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم (ص: ١٤٢)، وتوضيح المقاصد والمســالك (١/٥٥٨)، وإرشــاد السالك (٢/٢٧٢)، وشرح ابن عقيل (٢/٣٢)، والمساعد (٣/٢٥٢).

دعاهم بالحكم على رأي الأعلم وابن مالك بأنَّه رأي غير صحيح والصحيح أنَّها متصرفة لورود السماع بتصرفها، ومعناه يفيد اليقين[١].

ووافق الشيخ الخطيب رأي مَنْ قال بتصرفها وحكم على رأي من قال بعدم التصرف بأنه غير صحيح[٢].

****

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/٢٠٣٨، ٢٠٣٩)، والتذييل والتكميل (٣/١٤٨، ٦/٣٢)، وتعليق الفرائد (٤/١٤٧)، وهمع الهوامع (١/٥٤١)، والتصريح (٢/٦٤)، وشرح الأشموني (٢/٢٦٨)، وحاشية الصبان (٢/٣٣).

(٢) ينظر: ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف (ص: ٣١).

٧-الخلاف فيما يتعدى به الفعل بين السماع والقياس.

قال الشيخ الخطيب:

"والحقُّ في المقام أن التعديهْ ∴ ما لم تكن عنهم تكون لاغيهْ

(تنبيه) أكثر العلماء لم يذكر إلاَّ الأسباب الأُوَل للتعدية التي تضمنها قولي: (بالهمز والتضعيف حرف الجر). وقد اختلفوا في التعدية بها هل هي قياسية فتعدي أي فعل بما شئت منها أم سماعية فيقتصر في كل فعل على ما ورد، والصحيح وقفها على السماع، وذهب قوم إلى أنَّ التعدية بالهمز قياسية، وقال قوم: مقيسة بجميع أنواعها"[١].

الدراسة والتحليل:

نُسب إلى المبرد القول بأنَّ النقل بالهمز سماعٌ في الفعل اللازم والمتعدي[٢]، فلا يقال منه إلاَّ ما قالته العرب. والحجة في ذلك أنَّ النقل بالهمز لم يكثر عنده كثرة توجب القياس.

وقيل: إنَّ النقل بالهمز قياسٌ في اللازم والمتعدي[٣]، قال أبو حيان "وهو مذهب أبي الحسن، وظاهرُ مذهب أبي علي"[٤]. وقيل: إنه ظاهر قول ابن مالك، إلا فيما أغنى عنه التضعيف[٥]، لأنه قال في التسهيل " :تدخل في هذا الباب – يريد باب (علم) على الثلاثي غير المتعدي إلى اثنين همزةُ النقل، فيزاد مفعولاً، إن كان متعدياً، ويصير متعدياً إنْ كان لازماً، ويعاقب الهمزة، كثيراً، ويغني عنها قليلاً، تضعيفُ العين ما لم تكن همزة[٦]." .

---

(١) ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف (ص: ٣٦).

(٢) ينظر: الارتشاف (٣/٥٤)، والمساعد (١/٤٤٦)، وتعليق الفرائد (٥/٤٢)، والهمع (٥/٤).

(٣) ينظر: المساعد (١/ ٤٤٦)، وتعليق الفرائد (٥/ ٤٢).

(٤) ينظر: الارتشاف (٣/ ٥٤)، والهمع (٥/ ١٤).

(٥) ينظر: المساعد (١/ ٤٤٦)، وتعليق الفرائد (٥/ ٤٢)، وشفاء العليل (١/ ٤٤٣).

(٦) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ١٦٣).

وذكر ابن أبي الربيع أنَّ أبا علي الفارسي يذهب إلى أنَّ النقل بالهمزة سماعٌ في المتعدي، وقياسٌ في اللازم، وقال: إنَّه ظاهرُ قوله[١]. والظاهر أنَّ ما ذكره أبو حيان هو الصحيح، وهو أنَّ قياسية النقل بالهمزة في المتعدي واللازم هو ظاهر قول أبي علي[٢]، وهذا ما فهمه ابن الطراوة في (الإفصاح) حيث قال: "أجاز في هذا الباب: أَضْرَبْتُ زيداً عمراً، ويُقاس عليه :أَقْبَلْتُ خالداً بكراً، وأَنْصَحْتُ سلمى جملي، ونحوه مما لم يرد به نظم ولا نثر، ولا التبس به فِكْرٌ، إلا حَمْلاً على ما ليس من باب[٣] " .

وذهب أبو عمرو وجماعة إلى أنَّ النقل بالهمزة قياسٌ في كل فعل إلاَّ باب (علم)[٤]، أي في اللازم والمتعدي إلى واحد، لأنَّ همزة النقل في باب (علم) أَوْصلتْ (علم ورأى) إلى مفعول ثالث[٥]، وقيل :إنَّما قيّد المتعدي بكونه إلى واحدٍ ليخرج باب (ظننت) فإن التعدي فيه بالهمزة موقوف على السماع.

ومنهم من قاس (ظننت) على (علمت)، فعدّاها بالهمزة إلى ثلاثة. وظاهر مذهب سيبويه أنَّ النقل بالهمزة قياسٌ في اللازم سماع في المتعدي. هذا ما نص عليه ابن أبي الربيع[٦]، وغيره[٧] وقد استنتج ابن أبي الربيع أنَّ هذا هو ظاهر مذهب سيبويه من موضعين في كتابه.

---

(١) ينظر: البسيط (١/ ٤٢٢).
(٢) ينظر: الارتشاف (٣/ ٥٤)، والإيضاح (ص: ١٠٥).
(٣) ينظر: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح (ص: ٣٩).
(٤) ينظر: الارتشاف (٣/ ٥٤)، والمساعد (١/ ٤٤٦)، وتعليق الفرائد (٥/ ٤٢)، والهمع (٥/ ١٤).
(٥) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ١٦٣).
(٦) ينظر: البسيط (١/ ٤١٦، ٤٢٢)، والمساعد (١/ ٤٤٦)، وتعليق الفرائد (٥/ ٤٢).
(٧) ينظر: الارتشاف (٣/ ٥٤)، وشفاء العليل (١/ ٤٤٣)، وهمع الهوامع (٥/ ١٤).

قال سيبويه: " لأنَّه ليس كل فعل يجيء بمنزلة (أَوْلِنِي) قد تعدى إلى مفعولين، فإنما (عَلَيَّ) بمنزلة (أولني)، و (دُونَك) بمنزلة (خذ)، لا تقول :آخذني درهما، ولا :خذني درهماً[1]. ".

والموضع الثاني هو فيما لا يتعدى، وذكر فيه أنَّ النقل بالهمزة فيه كثير[2]، وأما النقل بالتضعيف ففيه مذهبان: الأول :أنَّه سماع في اللازم والمتعدي[3]، وذكر ابن أبي الربيع أنَّه الظاهر من مذهب سيبويه[4]، وصححه، واختاره السيوطي[5].

والثاني :أنَّه قياسٌ فيهما[6]، فتحصل أنَّ ابن أبي الربيع يختار سماعية النقل بالتضعيف في الفعل المتعدي واللازم .وكذلك النقل بالهمزة في المتعدي. ويختار قياسية النقل بالهمزة في اللازم. وحجة ابن أبي الربيع أنَّ النقل بالهمز في اللازم: "كَثُرَ وفَشا، وليس كذلك النقل بالتضعيف، وما كثر وفشا ينبغي أنْ يُدّعى أنَّه قياس، فيقال منه ما قالته العرب، وما لم تَقُلْه، قياساً على ما قالته[7]. ".

وأما النقل بالهمز في المتعدي، وبالتضعيف في المتعدي وغيره فقليل، لا يبلغ مبلغاً يجعله مقيساً عليه، ويظهر أنَّ الأرجح من المذاهب هو ما ذهب إليه سيبويه، و وافقه ابن أبي الربيع من أنَّ النقل بالهمز سماعٌ في المتعدي، وقياسٌ في اللازم، وأنَّ النقل بالتضعيف سماعٌ فيهما. وإنَّما رجحت مذهب سيبويه لما علل به ابن أبي الربيع من أنَّ النقل بالهمز في الفعل اللازم كثُر كثرةً توجب

---

(١) ينظر: الكتاب (١/ ٢٥٢).

(٢) ينظر: الحاشية (٣) من البسيط (١/ ٤٢٢)، فقد نقل المحقق عن ابن أبي الربيع كلاماً له في الكافي في شرح الإيضاح، عن هذا، ولعله يقصد باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل والمعنى من كتاب سيبويه: (٤/ ٥٥)، فما بعدها. وينظر شرح السيرافي (٥/ ٨٧).

(٣) ينظر: الارتشاف (٣/ ٥٤).

(٤) ينظر: البسيط (١/ ٤٢٢).

(٥) ينظر: الهمع (٥/ ١٤).

(٦) ينظر: الارتشاف (٣/ ٥٤)، والمساعد (١/ ٤٤٦)، والهمع (٥/ ١٥).

(٧) ينظر: البسيط (١/ ٤١٦).

القياس عليه، ولأنَّ أمر النقل دائر بين السماع والقياس، وسيبويه يحكي السماع، لأنه شافه العرب، وخالط الفصحاء.

والشيخ الخطيب اختار وقفها على السماع ، وصحح ذلك عن القياس وقد صرح بذلك في شرحه.

****

٨-الخلاف في فاء الثلاثي المضعف المبني لما لم يُسم فاعله.

قال الشيخ الخطيب:

"واضْمُمْ أوِ كسرْ فاء ما كشدَّا ∴ والبعضُ للإشمام فيه عدّا

المضعف الثلاثي كـ(شدَّ، ومدَّ) إذا بني للمجهول – أوجب الجمهور ضم فائه، وأجاز الكوفيون كسره وهو الصواب، وبه قرئ قوله تعالى: ﴿ هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رِدَّتْ إِلَيْنَا ﴾[١]، ﴿ وَلَو رِدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنهُ ﴾[٢]، وجوز ابن مالك الإشمام في المضعف حيث قال: (وما لباع قد يرى لنحو حبّ)"[٣].

الدراسة والتحليل:

تحدث النحاة عن بناء الفعل الثلاثي المضعّف لما لم يسم فاعله وما يحدث فيه من تغييرات فمذهب الجمهور أنَّه يضم فاؤه لا غير وليس فيه إلاَّ الضم وجاء به القرآن الكريم قال تعالى: ﴿ هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿ وَلَو رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنهُ ﴾[٥]، ونقل هذا الرأي عنهم كثير من النحاة وهذا عندهم موضع وجوب[٦]، وقد نسب هذا الرأي للجمهور أبو حيان وتبعه غيره في

---

(١) سورة يوسف من الآية رقم: (٦٥)، قراءة الكسر لإبراهيم النخعي وابن وثاب والأعمش والمطوعي، ينظر: البحر المحيط (١٠٤/٤)، والإتحاف (ص: ٢٠٧)، ومختصر ابن خالويه (ص: ٢٧).

(٢) سورة الأنعام من الآية رقم: (٢٨)، قراءة الكسر لعلقمة بن قيس ويحيى بن وثاب والأعمش والحسن، ينظر : البحر المحيط (٣٢٣/٥)، والإتحاف (ص: ٢٦٦)، ومختصر ابن خالويه (ص: ٦٤).

(٣) ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف (ص: ٣٨).

(٤) سورة يوسف من الآية رقم (٦٥).

(٥) سورة الأنعام من الآية رقم (٢٨).

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (١٣٤٤/٣)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٦٠٣/٢)، المساعد(٤٠٤/١).

هذه النسبة[١]، فقد يكون مراده بالجمهور هم جمهور القرَّاء؛ لأنَّ النحاة في كتبهم ذكروا أنَّ الصحيح خلافه[٢]، كما ذكروا أنَّ الأفصح الضم ، ولكن ليس على الوجوب وذلك؛ لكثرة وروده سماعاً؛ ولقراءة جمهور القراء به[٣]، وغيره وارد لكنه ليس اللغة المشهورة[٤].

وذهب بعض الكوفيين إلى جواز الكسر فيه ، وقد قُرِئَ به قوله تعالى: ﴿ هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رِدَّتْ إِلَيْنَا ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَو رِدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾[٦]، وهذه لغة بعض بني ضبة وبعض بني تميم ومن جاورهم وصححه كثير من النحاة كما صححه الشيخ الخطيب لوروده عن العرب ومن النحاة ما ذكر أن الأفصح هو الضم والكسر صحيح جائز[٧].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (١٣٤٤/٣)، والتذييل والتكميل (٢٧٥/٦)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٦٠٣/٢)، والمساعد (٤٠٤/١)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٢٦٩/١)، والتصريح (٤٤٠/١)، وهمع الهوامع (٣١٥/٣)، وشرح الأشموني (٤١٧/١).

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٦٠٣/٢)، والمساعد (٤٠٤/١)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٢٦٩/١)، والتصريح (٤٤٠/١)، وهمع الهوامع (٣١٥/٣)، وشرح الأشموني (٤١٧/١).

(٣) ينظر: تفسير الرازي (١٨/ ٤٨٠)، والتبيان للعكبري (٧٣٧/٢)، والفريد للمنتجب الهمذاني (٦٠٦/٣)، والبحر المحيط (٢٩٦/٦، ٣٩٤)، والإتحاف (ص: ٢٦٦).

(٤) ينظر: آية سورة الأنعام السابقة من الآية رقم (٢٨)، قراءة الكسر لعلقمة بن قيس ويحيى بن وثاب والأعمش والحسن، وآية سورة يوسف السابقة من الآية رقم (٦٥)، قراءة الكسر لإبراهيم النخعي وابن وثاب والأعمش والمطوعي.

(٥) سورة يوسف من الآية رقم (٦٥)، سبق تخريج القراءة.

(٦) سورة الأنعام من الآية رقم (٢٨)، سبق تخريج القراءة.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم (ص: ١٦٩)، وارتشاف الضرب(١٣٤٤/٣)، والتذييل والتكميل (٢٧٥/٦)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٦٠٣/٢)، والمساعد (٤٠٤/١)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٢٦٩/١)، والتصريح (٤٤٠/١)، وهمع الهوامع (٣١٥/٣)، وشرح الأشموني (٤١٧/١).

وأنشدوا عن سيبويه قول الفرزدق:

وما حُلّ من جَهْلٍ حُبا حُلمائنا ∴ ولا قائلُ المعروفِ فينا يُعَنفُ[١].

وحكى ابن جني عن الفارسي أنَّ البيت جاء بالأوجه الثلاثة في (حُلّ، حِـلّ، حُلِّ) الضم الخالص والكسر الخالص والإشمام[٢].

ومنه قول ذي الرمة:

دنا البين من مي فُرِدَّت جمالها ∴ وهاج الهوى تقويضُها واحتمالها[٣].

قوله: (فرُدّت) كالبيت السابق.

وحكي عن المهاباذي[٤] جواز الإشمام فيه كما نقل عن ابن مالك[٥] فيكون كحكم الثلاثي معتل العين (قيل وبيع) عند بنائه لما لم يسم فاعله فيه الأوجه الثلاثة الضم الخالص والكسر الخالص والإشمام، والمضعف لا يحدث فيه لبس كما يحدث في الثلاثي الأجوف عن بنائه للمجهول إذ إنَّ المضعف في الأمر منه يفتح أوله فلا يكون فيه لبس في الضم والكسر.

---

(١) البيت من بحر الطويل للفرزدق ينظر: ديوانه (ص: ٣٨٩)، والكتاب (١١٨/٤)، وشرح نقائض جرير والفرزدق (٧٢٠/٢)، والمعاني للأخفش (٤٤/١)، وشرح السيرافي (٤٩٦/٤)، والمنصف (ص: ٢٥٠)، وشرح الألفية للشاطبي (٢٧/٣)، والشاهد فيه قوله: (حلّ) جاء الفعل مبنيا لما لم يسم فاعله بالأوجه الثلاثة بضم الفاء وبكسر الفاء وبالإشمام.

(٢) ينظر: المنصف لابن جني (ص: ٢٥٠)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٢٦٩/١، ٢٧/٣، ٢٨).

(٣) البيت من بحر الطويل لذي الرمة ينظر: ديوانه (٤٩٨/١)، وحماسة الخالدين(ص: ٨١)، والمحتسب (١٧/٢)، والكتاب الفريد (٦٠٦/٣)، وشرح الألفية للشاطبي (٢٨/٣)، والشاهد فيه قوله: (فردّت) جاء الفعل مبنيا لما لم يسم فاعله بالأوجه الثلاثة بضم الفاء وبكسر الفاء وبالإشمام.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (١٣٤٤/٣).

(٥) ينظر: الكافية الشافية (٦٠٦/٢)، والتصريح (٤٤٠/١)، وهمع الهوامع (٣١٥/٣)، وشرح الأشموني (٤١٧/١)، وحاشية الصبان (٩١/٢، ٩٢)، وشرح الألفية للفارضي (٩٩/٢).

٩-توكيد المضارع في القسم باللام والنون.

قال الشيخ الخطيب:

"فواجبٌ إن مثبَتًا مستَقبلا ∴ في قسمٍ عن لامِه ما انفصلا

توكيده باللام والنون وما ∴ بواحـــــــدٍ للقُلِّ والعذرِ انتمَى

الشروط التي إنْ توفرت وجب التأكيد، وهي كون المضارع مثبتاً مستقبلاً واقعاً في جواب قسم لم ينفصل عن لامه كـ(تالله لأكيدنّ أصنامكم)[١]، وتأكيده باللام والنون واجب عند البصريين، وخلوه من واحد منها شاذٌ أو ضرورة"[٢].

الدراسة والتحليل:

ذكر النحاة[٣] الفعل في القسم في نحو قوله تعالى: (تالله لأكيدنّ أصنامكم)[٤]، فالفعل (أكيد) فعل مضارع يدل على وقوعه في الاستقبال وهو ما يخالف الماضي والحال إذ جاءت بعد القسم وقبل الفعل لام واتصل بالفعل نون مشددة وكلاهما للتوكيد أي توكيد وقوع الفعل في المستقبل يخلصان الفعل للاستقبال وذكر النحاة أن هذه اللام والنون واجبة في هذا الموضع لازمة له بشروط دلالة الفعل على الاستقبال وكونه مثبتاً لا منفياً واقعاً في جواب القسم واللام والنون تختص هنا بالمضارع الدال على الاستقبال الغير مسبوق بالتسويف وعدم تقديم المعمول على الفعل وإلاَّ فباللام فقط ، ولزومهما هنا لئلا يلتبس بمثل قولهم: (ما كان ليفعل)، ليكون فرقا بين النفي والإثبات وبين الاستقبال والحال، فلا يحدث لبس فهما فاصل بين المعنيين وللعناية بقوة وقوع الفعل الذي في القسم

---

(١) سورة الأنبياء من الآية رقم (٥٧).

(٢) ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف (ص: ٤٤).

(٣) ينظر: الكتاب (١٠٤/٣، ١٤٠/٣، ٤٩٦)، والمقتضب (٣٣٥/٢)، والأصول (٤٠١/١)، واللامات للزجاجي (ص: ٧٩)، وشرح الرماني (ص: ١٠٥٨)، وشرح السيرافي (١٩٠/٢، ١٩٢، ٤٣/٣، ٢٥٧/٣)، والمفصل (ص: ٤٥٧)، والتخمير (١٨٥/٤، ١٨٦).

(٤) سورة الأنبياء من الآية رقم (٥٧).

في الاستقبال واللام والنون يدخلان في غير القسم على كل ما هو طلب نهي أو أمر أو استفهام أو تمني وقد تأتي بدل اللام في هذه الأساليب (ما أو لا أو إما) فتقوم مقامها في التوكيد، ونسب ابن يعيش هذا الرأي إلى السيرافي وجماعة من البصريين(١)، وقال به الفارسي في قوله الأول(٢).

ومن النحاة(٣) من قال إنَّها غير لازمة بل كثيرة وجاء في الشعر بدون نون التوكيد منه قول الشاعر:

تألّى ابنُ أوسٍ حَلفة ليردّني ∴ على نِسْوة كأنَّهن مفائدُ(٤).

ومثله قول ابن رواحة (رضي الله عنه):

---

(١) ينظر: الكتاب (١٠٤/٣، ١٤٠/٣، ٤٩٦)، والمقتضب (٣٣٥/٢)، والأصول (٤٠١/١)، واللامات للزجاجي (ص: ٧٩)، وشرح الرماني (ص: ١٠٥٨)، وشرح السيرافي (١٩٠/٢، ١٩٢، ٤٣/٣، ٢٥٧/٣)، والمفصل (ص: ٤٥٧)، والتخمير (١٨٥/٤، ١٨٦)، وشرح المفصل (١٦٦/٥، ١٦٧)، والتذييل والتكميل (١٠١/١، ٣٨٥/١١،= =٣٨٦)، والمساعد (٣١٦/٢).

(٢) ينظر: التعليقة (١٨٩/١).

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي (ص: ٢٦٤، ٢٦٥)، وشرح المفصل (١٦٦/٥، ١٦٧)، وشرح التسهيل (٢٠٩/٣، ٢١٠)، والتذييل والتكميل (١٠١/١، ٣٨٥/١١، ٣٨٦)، وهمع الهوامع (٤٨٧/٢).

(٤) البيت من بحر الطويل وهو لزيد الفوارس الحصين، ينظر: ديوان الحماسة (٥٥٧/٢)، والكافية الشافية (٨٥٣/٢)، وشرح التسهيل (٢٠٩/٣، ٢١٠)، والتذييل والتكميل (١٠١/١، ٣٨٥/١١، ٣٨٦)، ومغني اللبيب تحقيق مازن مبارك (ص: ٨٤١، ٨٤٥)، والمساعد (٣١٥/٢، ٣١٦)، وتمهيد القواعد (٣١٠١/٦، ٣١٠٣)، وشرح الشاطبي (٥٤٤/٥، ٥٤٥)، وشرح الفارضي (٤٤/٤)، اللغة: تألى: حلف، وابن أوس: هو قيس بن أوس بن حارثة الطائي،

ـ مفائد: جمع مفأد وهو السفود، والشاهد فيه قوله: ليردني: يروى بكسر اللام على أنها للتعليل ولا شاهد فيه، ويروى بفتحها على أنها للقسم وقد استغنى بهذه اللام عن نون التوكيد، وهذا قليل وضرورة عند البصريين.

فلا وأبي لَنأتيها جميعا ∴ ولو كانتْ بها عربٌ ورُوم[١].

فأفردت اللام والاستقبال مراد هنا مع عدم وجود حرف تنفيس وعدم تقدم المعمول. وبدون اللام كقول الشاعر:

وقتيل مُرة أثأرَنَّ فإنّه ∴ فِرْغ وإنّ أخاكم لم يُثأر[٢].

وقال بجواز حذف أحدهما في غير الغالب أبو موسى الجزولي[٣] وابن مالك[٤] وأبو حيان[٥] ونسبه ابن يعيش وأبو حيان لأبي علي الفارسي في قوله الثاني، والكوفيين[٦] والشلوبين[٧]، وقال به ابن عقيل[٨] والشاطبي[٩] وهو مخالف لرأي جمهور البصريين وخصه صاحب مغني اللبيب بالضرورة الشعرية[١٠].

والشيخ الخطيب وافق رأي البصريين فلم يذكر إلا رأيهم وهو إقرار منه على موافقته لمَّا ذكره دون غيره من الآراء.

---

(١) البيت من بحر الوافر لعبدالله بن رواحة، ينظر : ديوان الحماسة (٥٥٧/٢)، والكافية الشافية (٨٥٣/٢)، وشرح التسهيل (٢٠٩/٣، ٢١٠)، والتذييل والتكميل (١٠١/١، ٣٨٥/١١، ٣٨٦)، ومغني اللبيب تحقيق مازن مبارك (ص: ٨٤١، ٨٤٥)، والمساعد(٣١٥/٢، ٣١٦)، وتمهيد القواعد (٣١٠١/٦، ٣١٠٣)، وشرح الشاطبي (٥٤٤/٥، ٥٤٥)، وشرح الفارضي (٤٤/٤)، والشاهد فيه قوله: (لنأتيها)، وقد استغنى بهذه اللام عن نون التوكيد، وهذا قليل وضرورة عند البصريين.

(٢) البيت من بحر الكامل لعمرو بن طفيل، ينظر: ديوان الحماسة(٥٥٧/٢)، والكافية الشافية (٨٥٣/٢)، وشرح التسهيل (٢٠٩/٣، ٢١٠)، والتذييل والتكميل (١٠١/١، ٣٨٥/١١، ٣٨٦)، ومغني اللبيب تحقيق مازن مبارك (ص: ٨٤١، ٨٤٥)، والمساعد (٣١٥/٢، ٣١٦)، وتمهيد القواعد (٣١٠١/٦، ٣١٠٣)، وشرح الشاطبي (٥٤٤/٥، ٥٤٥)، وشرح الفارضي (٤٤/٤)، والشاهد فيه قوله (أثأرنّ)، وقد استغنى بنون التوكيد عن اللام، وهذا قليل وضرورة عند البصريين.

(٣) ينظر: المقدمة الجزولية (ص: ٣٣).

(٤) ينظر: شرح التسهيل (٢٠٩/٣، ٢١٠).

(٥) ينظر: التذييل والتكميل (١٠١/١، ٣٨٥/١١، ٣٨٦).

(٦) ينظر: شرح المفصل (١٦٦/٥، ١٦٧)، والتذييل والتكميل (١٠١/١، ٣٨٥/١١، ٣٨٦).

(٧) ينظر: التذييل والتكميل (١٠١/١، ٣٨٥/١١، ٣٨٦).

(٨) ينظر: المساعد (٣١٦/٢).

(٩) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي (٧٠٠/٣).

(١٠) ينظر: مغني اللبيب (ص:٨٤١، ٨٤٥).

١٠-توكيد الفعل المسند إلى ألف التثنية ونون النسوة بنون التوكيد الخفيفة.

قال الشيخ الخطيب:

"ولا تُرَى خفيفةٌ في ذيْنِ ∴ ويُونس يجيزُ في الاثنينِ

ولا يؤكد الفعل المسند إلى ألف التثنية، ولا إلى نون النسوة بالنون الخفيفة؛ لأنهما لو أُكدا بها لزم التقاء الساكنين على غير حده، وأجاز يونس، والكوفيون أنْ يؤكدا بها؛ لأنَّ في الألف زيادةَ مدٍ يقوم مقام الحركة، ويؤكد مذهب يونس قراءة من قرأ: (محياىْ) بإسكان الياء الثانية، وذلك يوجب التقاء الساكنين الألف والياء"[١].

الدراسة والتحليل:

اختلف النحاة في حكم توكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين ونون النسوة فذهب الكوفيون، ويونس بن حبيب[٢]، وابن مالك[٣]، وابن قيم الجوزية[٤] إلى جواز التوكيد بالنون الخفيفة حملاً على نون التوكيد المشددة فهي فرع منها ، وكما جاز التوكيد بالأصل في هذين الموضعين جاز التوكيد بالفرع فيهما كما أنَّ النون الخفيفة تدخل في القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط بإمّا لتوكيد الفعل المستقبل ، فكما يجوز دخولها على كل فعل مستقبل وقع في هذه المواضع كذلك جاز دخولها هنا.

وإنْ قيل دخولها يؤدي إلى اجتماع ساكنين الألف والنون فقد جاء ذلك في كلام العرب لأن الألف فيها فرط مد فيقوم مقام الحركة[٥] وباجتماع الساكنين قرأ

---

(١) ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف (ص: ٤٧).

(٢) ينظر: الإنصاف (٥٣٦/٢: ٥٥٠)، والكناش (١٣١/٢)، وشرح الأشموني (١٢٥/٣: ١٢٨)، والتصريح (٣١٢/٢).

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية (١٤١٨/٣)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٣٩٤٥/٨).

(٤) ينظر: إرشاد السالك (٧٣١/٢).

(٥) ينظر: الإنصاف (٥٣٦/٢: ٥٥٠)، والكناش (١٣١/٢)، وشرح الأشموني (١٢٥/٣: ١٢٨)، والتصريح (٣١٢/٢).

الإمام نافع قوله تعالى: {إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَـايْ}[١]، بسكون الياء من {وَمَحْيَايَ} فجمع بين الساكنين وهما الألف والياء، فكذلك ههنا، وقد حكي عن بعض العرب أيضًا أنه قال "له ثُلُثَا المالِ" بإثبات الألف، فجمع بينهما وبين لام التعريف وهما ساكنان لما في الألف من إفراط المد، والذي يدل على صحة مذهبنا قراءة ابن عامر "ولا تتعبانْ" بنون التوكيد الخفيفة، في قوله تعالى: {وَلا تَتَّبِعَانْ سَبِيلَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ}[٢].

ومنع ذلك البصريون وكثير من النحاة[٣]، وسبب المنع أنَّ نون الاثنين التي للإعراب تسقط ، ودخول نون التوكيد يرد الفعل للبناء ، فيلتقي ساكنان فإنْ حذفت الألف لتتخلص من التقاء الساكنين لالتبس بفعل المفرد ،ولو كسرت النون لالتبست نون التوكيد بنون الاثنين التي للإعراب وإن تركتهما اجتمع ساكنان وذلك لا يجوز عندهم[٤].

والشيخ الخطيب وافق رأي يونس والكوفيين وعلل لصحة رأيهم بما يؤيدهم بالقراءة الواردة وتعليله بأنَّ الساكنين التقيا فيها ووردت لأنَّ الألف حرف مد يقوم مقام الحركة.

---

(١) سورة الأنعام من الآية رقم (١٦٢)، بتسكين الياء الثانية فيلتقي ساكنان قراءة نافع وقالون والأصبهاني وأبي جعفر وورش والأزرق، ينظر: البحر المحيط (٢٦٢/٤)، والسبعة (ص: ٢٧٤)، وحجة القراءات (ص: ٢٧٩)، والنشر (٢٦٧/٢)، والإتحاف (ص: ٢٢١).

(٢) سورة يونس من الآية رقم (٨٩)، بنون التوكيد الخفيفة في (تتبعان) قراءة ابن عامر وابن ذكوان والداجوني عن أصحابه عن هشام بن عمار، ينظر: البحر المحيط (١٨٧/٥)، والحجة لابن خالويه (ص: ١٨٥)، وحجة القراءات (ص: ٣٣٦)، والنشر (٢٥٣/٢)، والإتحاف (ص: ٢٥٣).

(٣) وهو رأي سيبويه والخليل في الكتاب (٥٢٥/٣)، والمبرد في المقتضب (٢٣/٣، ٢٤)، والفارسي في الإيضاح (ص: ٣٢٣)، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة (٢٠٩/١)، والخوارزمي في التخمير (١٨٥/٤)، وابن الخباز في توجيه اللمع (ص: ٥٢٩)، وابن يعيش في شرح المفصل (٣٠/٢).

(٤) ينظر:الإنصاف (٥٣٦/٢: ٥٥٠)، والكناش (١٣١/٢)، وشرح ابن عقيل (٣١٥/٣)، وتعليق الفرائد للدماميني (٢٥٦/١)، وشرح الأشموني (١٢٥/٣: ١٢٨)، والتصريح (٣١٢/٢).

١١-حكم مد المقصور.

قال الشيخ الخطيب:

"وقصرُ ممدودٍ لعُذرٍ وردَا ∴ وعكسُه فيه خلافٌ عهِدا

واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة ، فأجازه الكوفيون كقوله: (فلا فقر يدوم ولا غناء). ومنعه البصريون وجعلوا (الغناء) في البيت مصدراً لـ(غانيت) لا لـ(غنيّت)، وهو تعسّف"[١].

الدراسة والتحليل:

اختلف النحاة في مدِّ المقصور ، فذهب الأخفش والكوفيون[٢] إلى جواز ذلك في ضرورة الشعر لموافقة السماع والقياس لذلك أمَّا السماع: فمنه قراءة طلحة بن مصرف: {يَكَادُ سَنَاءُ بَرْقِهِ}[٣]، ومنه قول الشاعر:

سَيُغْنِيني الَّذِي أغْناك عنِّي ∴ فَلا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِناءُ[٤].

فمدّ (الْغِنَا) وهو مقصور.

وقول آخر:

قد علمتْ أمُّ أبي السِّعْلاء ∴ وعَلِمَتْ ذَاكَ مع الجَرَاء.

---

(١) ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف (ص: ٧٩، ٨٠).

(٢) ينظر: الإنصاف (٦١٤/٢: ٦١٩)، والبديع (٦٦٧/٢)، واللباب (٩٩/٢)، والمقصور والممدود لابن ولاد (ص:٦٧)، وإرشاد السالك (٨٨٠/٢)، وشرح الشاطبي (٤٢٣/٦: ٤٢٥)، والتصريح (٥٠٥/٢).

(٣) سورة النور من الآية رقم (٤٣)، بالألف الممدودة في (سناء) قراءة طلحة بن مصرف، ينظر: البحر المحيط (٤٦٥/٦)، والمحتسب (١١٤/٢)، وتوضيح المقاصد (١٩/٥)، والتصريح (٥٠٥/٢).

(٤) البيت من بحر الوافر وهو بلا نسبة، ينظر: شرح السيرافي (١٢١٣)، والإنصاف (٦١٤/٢: ٦١٩)، والبديع (٦٦٧/٢)، وشرح الشاطبي (٤٢٣/٦: ٤٢٥)، والتصريح (٥٠٥/٢)، والشاهد فيه قوله: (غناء) جاء بألف ممدودة والأصل فيه ألف مقصورة فجاز مدها عن الكوفيين ومنعه البصريون.

أنْ نِعْمَ مَأكُولًا على الخَواء ∴ يا لك من تمر ومن شَيشَاءِ [١].

فمدَّ (السعلا والخوا) وهما مقصورتان.

ومنه قول آخر:

إنَّما الفَقرُ وَالغِناءُ مِن ∴ اللهِ؛ فهذا يُعطَى، وهذا يُحَدُّ [٢].

فمدّ (الْغِنَا) وهى مقصورة .

ومنه قول آخر:

لم نرحِّبْ بأن شَخَصْتَ، ولكن ∴ مرحبا بالرِّضَاءِ منك وأَهْلَا [٣].

فمدّ (الرضا) وهى مقصورة .

أما القياس: فلأن الحركات تشبع في ضرورة الشعر فتكون حروفا وهذا جائز باتفاق كذلك جاز قياساً في ضرورة الشعر إشباع الحركة قبل الألف فتمون ألفا فيلحق بالممدود [٤].

---

(١) البيت من الرجز المشطور ولم يعرف قائله، ينظر: شرح السيرافي (١٢١٣)، والإنصاف (٦١٤/٢: ٦١٩)، والبديع (٦٦٧/٢)، وشرح الشاطبي (٤٢٣/٦: ٤٢٥)، والتصريح (٥٠٥/٢)، واللغة: السعلاء: مكان السعال في الحلق، والجراء: الفعل إي علمت وفعلت، والخواء: الخلاء والفراغ، والشيشاء: تمر لا يعقد نوى، والمعنى: أن صاحبة السعال علمت لما أكلت التمر وقت فراغ البطن يشفي السعال، والشاهد فيهما قوله: (السعلاء والخواء) بألف ممدودة والأصل فيها ألف مقصورة فجاز مدهما عن الكوفيين ومنعه البصريون.

(٢) البيت من بحر الخفيف ولم يعرف قائله، ينظر: شرح السيرافي (١٢١٣)، والإنصاف (٦١٤/٢: ٦١٩)، والبديع (٦٦٧/٢)، وشرح الشاطبي (٤٢٣/٦: ٤٢٥)، والتصريح (٥٠٥/٢)، والشاهد فيه قوله: (الغناء) جاء بألف ممدودة والأصل فيه ألف مقصورة فجاز مدها عن الكوفيين ومنعه البصريون.

(٣) البيت من بحر الخفيف ولم يعرف قائله، ينظر: شرح السيرافي (١٢١٣)، والإنصاف (٦١٤/٢: ٦١٩)، والبديع (٦٦٧/٢)، وشرح الشاطبي (٤٢٣/٦: ٤٢٥)، والتصريح (٥٠٥/٢)، والشاهد فيه قوله: (بالرضاء) جاء بألف ممدودة والأصل فيه ألف مقصورة فجاز مدها عن الكوفيين ومنعه البصريون.

(٤) ينظر: الإنصاف (٦١٤/٢: ٦١٩).

وذهب البصريون[١]، والسيرافي[٢]، والعكبري[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن عصفور[٥]، وابن مالك[٦]، والشاطبي[٧]، إلى منع ذلك مطلقاً فلا يقع في ضرورة ولا في غير ضرورة وقد أجابوا عن أدلة الكوفيين بأنَّ منها أبياتاً مجهولةً غير معلوم قائلها ولو صحت لأولناها أمَّا بقية الأدلة فالقراءة شاذة، والأبيات الأخرى ف(الغناء) مصدر، فليس من (الغنا) بل هي مفتوحة الغين والمد وهو الممدوح بمعنى الكفاية أو بالكسر هي مصدر من (غانيته) أي فاخرته[٨].

أما قوله: (الرضاء) فليست من (الرضا) ولكن مصدر ممدود بمعنى (راضيته) فلا حجة فيما ذكروا.

أما القياس لا نسلم به إذ إنَّ الإشباع تغيير واحد وهو زيادة حرف أما مد المقصور ففيه تغييران زيادة الألف وقلب الألف الثانية همزة ولا ضرورة لذلك[٩].

والشيخ الخطيب وافق غيره من النحاة[١٠] في أنَّ تأويل البصريين فيه (تعسف) بل هو واقع وإنْ كان قليلاً ، ويختص بالصرورة الشعرية كما ذكر الكوفيون ومن معهم ولا داعي إلى التكلف والتعسف في التأويل مع وروده.

---

(١) ينظر: شرح السيرافي (٢٠٣/١).
(٢) ينظر: اللباب (٩٨/٢).
(٣) ينظر: شرح المفصل(٣٧/٤).
(٤) ينظر: الممتع (ص: ٩٣).
(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية (١٧٦٨/٤).
(٦) ينظر: شرحه على الألفية (٤٢٢/٦).
(٧) ينظر: الإنصاف (٦١٤/٢: ٦١٩).
(٨) ينظر: شرح السيرافي(١٢١٣)، والإنصاف (٦١٤/٢: ٦١٩)، والبديع (٦٦٧/٢)، واللباب: (٩٩/٢)، والمقصور والممدود لابن ولاَّد (ص:١٣١)، وإرشاد السالك (٨٨٠/٢)، وشرح الشاطبي (٤٢٣/٦: ٤٢٥)، والتصريح (٥٠٥/٢).
(٩) ينظر: شرح السيرافي (١٢١٣)، والإنصاف (٦١٤/٢: ٦١٩)، وإرشاد السالك (٨٨٠/٢)، وشرح الشاطبي (٤٢٣/٦: ٤٢٥)، والتصريح (٥٠٥/٢).
(١٠) ينظر: ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف (ص: ٨٠).

١٢-النسب إلى (بنت وأخت).

قال الشيخ الخطيب:

"واحذفْ لتا بنتٍ وأختٍ واردُدِ ∴ أو أبقها وردَّ لامٍ اردُدِ

وإذا نسب إلى ما حذفت لامه وعوض عنها تاء التأنيث التي لا تنقلب هاء في الوقف حذفت تاؤه فتقول: (بنوي، وأخوي) في (بنت وأخت)، ويونس يقول: (بنتي، وأختي) بإبقاء التاء وعدم رد اللام"[(١)].

الدراسة والتحليل:

اختلف النحاة في النسب إلى (أخت وبنت)، فذكروا أنَّ لام الكلمة محذوفة وهي واوٌ أو ياءٌ وهذه التاء ليست تاء التأنيث ،وإنَّما لم تستعمل إلاَّ مع المؤنث وهي في الوصل والوقف تاء بخلاف تاء التأنيث التي تكون تاء في الوصل وهاء في الوقف فأخذت حكمها في النسب، فالخليل وسيبويه يعاملان هذه التاء في النسب معاملة هاء التأنيث لشبهها بها ولأنَّها لا تستعمل إلاَّ مع المؤنث وإنْ كانت عوضاً عن لام الكلمة المحذوفة ، فيحذفونها ويردون الكلمة إلى أصلها برد لامها عند النسب فيقولون في النسب إليهما (أَخَوِيٌّ، وبَنَوِيٌّ)، وتبعهما في ذلك بعض النحاة كما يقولون في جمعهما وتصغيرهما اتفاقاً (أخوات وبنات)، و(أخيّة وبنيّة)، فتركوا الاعتداد بهذه التاء فلما اختصت بالمؤنث شبهوها بتاء التأنيث فأخذت حكمها فكما يقولون في (ضعة وهنة)، (ضعويّ وهنويّ) فأجروها مجراها فقالوا (أخويّ وبنويّ)[(٢)].

وذهب يونس بن حبيب إلى إثبات التاء وعدم حذفها في النسب حتى لا يلتبس المؤنث بالمذكر في النسب فاعتد بهذه التاء فقال في النسب إليهما (أُخْتِيّ

---

(١) ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف (ص: ١٠٣).

(٢) ينظر: الكتاب (٣٦١/٣)، وشرح السيرافي (١١٦/٤)، والتكملة للفارسي (ص: ٢٦٥)، والخصائص (٢٠٢/١)، والمحكم (١٠٥٢٢)، والمفصل (ص: ٢٦٣)، والتخمير (٦٩/٣، ٣٠/٣)، وشرح الشافية للرضي (٧٠/٢)، والكناش (٣٧٣/١)، وإرشاد السالك (٩٥٢/٢).

وبِنْتِيّ)، فأصلهما (بنوة وأخوة) فحذفوا هاء التأنيث ثم لام الكلمة وكسروا أول (بنت) وضموا أول (أخت) وجلبوا تاء غير تاء التأنيث عوضا عن اللام المحذوفة والدليل على أنها ليست للتأنيث سكون ما قبلها ولو كانت للتأنيث لما سكن ما قبلها ومع ذلك استعملت مع التأنيث فقط فتعامل معاملة الحرف الأصلي فتثبت في النسب وقد خصوا العرب الأسماء المؤنثة محذوفة اللام بزيادة تاء عوضاً عن لامها ولتكون فرقاً بين المذكر والمؤنث وعلى هذا فإنَّ قول الفقهاء (الأختية) صحيح فقد راعى يونس ظاهرها ولو كانت للتأنيث وليست عوضاً عن لام الكلمة المحذوفة لوقفوا عليها هاء فأجراها مجرى التاء الأصلية فهي أشبهت تاء (ملكوت) ولم يقولوا في الجمع (بنتات وأختات) لأنَّ اجتماعها مع تاء جمع المؤنث فيه ثقل وبحذفها لم يحدث لبسٌ فوافق على الامتناع في الجمع[1].

وهذا مردود عند سيبويه، وألزمه الخليل أنْ يقول في النسب (هنتيّ ومنتيّ) ولم يقل بها أحد، وقال بعضهم إلزام حسن[2]، ولكن الحق أنه لا يلزم ما ألزمه به الخليل فلم يقل بها في جميع المواضع التي لم يحدث بها لبس ولأن التاء في (بنت وأخت) ليست للتأنيث وإنما هي لازمة للإلحاق وصلا ووقفا فيجرى الملحق مجرى الأصلي أما التاء في (هنت ومنت)، فتختلف وليست مثل تاء (أخت وبنت)، وليست لازمة ولكنها في الوصل فقط وفي الوقف هاء فلم يعتدوا بها وصارت كالعدم

(١) ينظر: شرح السيرافي (١١٦/٤)، والتكملة للفارسي (ص: ٢٦٥)، والخصائص (٢٠٢/١)، والمحكم (١٠٥٢٢)، والمفصل (ص: ٢٦٣)، والتخمير (٦٩/٣، ٣٠/٣)، وشرح الشافية للرضي (٧٠/٢)، والكناش (٣٧٣/١)، وإرشاد السالك (٩٥٢/٢).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد (٣٩٢/١، ٤٧٢٣/٩).

فلم تثبت في النسب، ورجح بعض النحاة مذهب يونس[١].

وذهب الأخفش إلى حذف التاء في النسب ورد اللام المحذوفة مع بقاء الحركات دون تغيير بسكون ثانيها وضم أولها في (أخت) وكسر أولها في (بنت) فيقول فيهما (أُخْوِيّ وبِنْوِيّ) فيكون فرقاً بين المذكر والمؤنث وبرد المحذوف كأمثالها[٢].

والشيخ الخطيب عرض الآراء دون ترجيح غير أنه ذكر مذهب الخليل وسيبويه أولاً قبل مذهب يونس.

****

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري تحقيق الطناحي (٢٨٦/٢)، والمغرب في ترتيب المعرب: (٤٢٢/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٩٨/١)، وتمهيد القواعد (٣٩٢/١، ٤٧٢٣/٩)، وهمع الهوامع (٤٠٥/٣)، والتصريح (٦٠٣/٢: ٦٠٥)، وشرح الأشموني (١٥٦/٣)، وحاشية الصبان (٣٧٣/٣: ٣٧٥).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد (٣٩٢/١، ٤٧٢٣/٩)، وهمع الهوامع (٤٠٥/٣)، والتصريح (٦٠٣/٢: ٦٠٥)، وشرح الأشموني (١٥٦/٣)، وحاشية الصبان (٣٧٣/٣: ٣٧٥).

١٣-الخلاف في ميم (مِرْعِزّ) بين الأصالة والزيادة.

قال الشيخ الخطيب:

"والميمَ زِدْ إن صُـدِّرت وأخِّرا ∴ عنها ثلاث أصلُها تقرَّرا

ولم تكن في الاشتقاق تلزمُ ∴ كالمتـــقي معزَّزٌ مكرم

بخلاف (معدّ، ومِرْعِزّ: اسم لما لان من الصوف)، فـإنهم قـالوا: (ثـوبٌ مُمَرْعَز)، فأثبتوها في الاشتقاق فهي أصلية خلافاً لسيبويه، و(مَرْزَجُوش) بـوزن (فَعْلَلول): بقلةٌ طيبةٌ؛ لأنَّ بعدها أكثر من ثلاثة أصول"[١].

الدراسة والتحليل:

ذكر النحاة أنَّ كلَّ ميمٍ أو همزةٍ تصدرت قبل ثلاثة حـروف أصـول حكـم بزيادتها ما لم يوجد دليل اشتقاقي لزمت فيه فيحكم بأصـالتها فجعلوهـا قاعـدة مطردة وذلك نحو: (أحمد وإفكل ومكرم)، ومن هنا حكم سيبويه وأكثر النحـويين على (مَرْجَل –المشط والقدر من الحجارة والنحاس– ومُغْفُور –ضرب من الكمأة)، بأصالة الميم فيهما لأنَّها ثبتت لازمةً في التصاريف فيقولون: (مراجـل: للرجـل حائك الثوب)، و(ذهبوا يتمغفرون: أي يجمعون المغفور)، أما مِرْعِزّ ومِرْعِـزّى: وهو زغب أسفل شعر العنز أي الذي لانَ من الصوف)، فذهب سيبويه[٢] وتبعـه بعض النحويين[٣] إلى أنَّ وزنها (مِفْعِلّ، ومِفْعِلّى) فحكموا على المـيم بزيادتهـا وعللوا ذلك بأنَّها لو كانت أصلية لكانت على وزن (فِعْلِلّ، وفِعْلِلّى)، وهذا الـوزن غير موجود في العربية فلا نظير له في كلامهم ومن هنا حكم بزيادتها لفقد وزن أصالتها في اللغة، ولأنَّ العرب جعلوا منها (مرعزاء) بزيادة المـيم وهـي مـن

---

(١) ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف (ص: ١٠٥).

(٢) ينظر: الكتاب (٤/٢٦٥، ٢٧٣، ٣٠٩).

(٣) ينظر: الأصول (٣/٢٠١، ٢٠٨)، وشـرح السـيرافي (٥/٢٠١)، والتعليقـة (٤/٢٨٤)، والتكملة (ص: ٥٦٢)، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر (ص: ١٦٥)، واللباب (٢/٢٥٧، ٢٥٨)، والممتع (ص:٨١)، وارتشاف الضرب (١/٩٩).

(مرعزى) فكيف يحكم على الحرف الواحد في نفس الكلمة بالأصالة والزيادة معاً فهذا محال، ولو كان حكمهم بأصالتها لموافقتها الأبنية الأصلية للزمهم الحكم على (تُرْتُب) بأصالة التاء لموافقتها (بُرْثُن).

وممن حكم بزيادتها اتباعا لسيبويه ابن السراج[١] والسيرافي[٢] والفارسي[٣] وابن القطاع[٤] والعكبري[٥] وابن عصفور[٦] وأبو حيان[٧].

وذهب قوم منهم ابن مالك[٨] ومن تبعه من النحويين[٩] إلى أصالتها لثبوتها لازمةً في بعض التصاريف فإنَّهم قالوا: (ثوب مُمَرْعز) ف(مِرْعِزّ) على وزن (فِعْلِلّ) فالقاعدة مطردة يكم بالزيادة إلاَّ إنْ ثبتت في بعض تصاريف الكلمة فهذا دليل على الأصالة وابن مالك يرد على سيبويه بأنه قد حكم على أصالة الميم في (مغفور ومرجل) لثبوتها في بعض التصاريف مع أنها تقدمت على ثلاثة أصول ك(مرعز) فكان حقه إما أن يوافق على أصالتها في (مرعز) كما حكم بأصالتها على مثليها (مغفور ومرجل) أو أنْ يخالف في الجميع.

---

(١) ينظر: الأصول (٣/٢٠١، ٢٠٨).
(٢) ينظر: شرح السيرافي (٥/٢٠١).
(٣) ينظر: التعليقة (٤/٢٨٤)، والتكملة (ص: ٥٦٢).
(٤) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (ص: ١٦٥).
(٥) ينظر: اللباب (٢/٢٥٧، ٢٥٨).
(٦) ينظر: الممتع (ص:٨١).
(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (١/٩٩).
(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية (٤/٢٠٥٨، ٢٠٥٩).
(٩) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم (ص: ٥٨٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/١٥٣٦، ١٥٣٧)، وإرشاد السالك (٢/٩٩٨)، وشرح الألفية لابن الفارض (٤/٣٨٤)، والتصريح (٢/٦٧٤)، وشرح الأشموني (٤/٦٣).

وممن حكم بأصالتها ابن الناظم[١] والمرادي[٢] وابن القيم[٣] وابن الفارض[٤] والشيخ خالد الأزهري[٥] والأشموني[٦].

والشيخ الخطيب خالف سيبويه ومن معه فحكم بأصالة الميم المتقدمة عن ثلاثة أصول؛ لثبوتها في بعض تصاريف الكلمة .

****

(١) ينظر: شرح الألفية (ص: ٥٨٩).
(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (١٥٣٦/٣، ١٥٣٧).
(٣) ينظر: إرشاد السالك(٩٩٨/٢).
(٤) ينظر: شرح الألفية (٣٨٤/٤).
(٥) ينظر: التصريح (٦٧٤/٢).
(٦) ينظر: شرح الأشموني (٦٣/٤).

١٤-الخلاف في إعلال عين ما ختم بزيادة ألف تأنيث أو ألف ونون.

قال الشيخ الخطيب:

"ولا تُعِلَّ العينَ في كحيدى ∴ ولا رأيتَ السيلان اطردا

الحيدى: الحمار الحائد عن ظله، ومثله: (الصَّورى): اسم محل، ومثل: (السيلان والجولان والهيمان) لزيادة ألف التأنيث والألف والنون وهما خاصان بالاسم. هذا مذهب سيبويه، وزعم المبرد أنَّ القياس فيما كان مختوماً بالألف والنون الإعلال، وشذ عنده (جولان وهيمان)، والصحيح الأول"[(١)].

الدراسة والتحليل:

ذكر النحاة في علة قلب حرف العلة في الفعل الأجوف وهي أنَّ تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله قلب ألفاً ولكنهم اختلفوا في حكم الإعلال والتصحيح فيما إنْ صار هذا الفعل اسماً فبعد عن شبه الفعل بأنْ لحقته زيادة من الزيادات التي تلحق الأسماء كألف التأنيث المقصورة والألف والنون فذهب سيبويه[(٢)] وابن السراج[(٣)] والسيرافي[(٤)] والفارسي[(٥)] وغيرهم من النحاة[(٦)] إلى وجوب التصحيح فيجري على الأصل نحو: (جولان وحيدان وسيلان وهيمان وصورى وحيدى)، من (سال وحاد وجال وهام وصار)، فخرج من مثال الفعل المعتل إلى مثال الاسم وذلك فيما كان

(١) ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف (ص: ١٢٣).
(٢) ينظر: الكتاب (٣٦٣/٤، ٤٢٧).
(٣) ينظر: الأصول (٢٦٥/٣، ٢٨٩، ٣٠٩، ٣٧٠).
(٤) ينظر: شرح السيرافي (٢٧٠/٥، ٣٧٥).
(٥) ينظر: التعليقة (١٠٨/٥، ١٥٣).
(٦) ينظر: الممتع (ص: ٤٨١)، وشرح الشافية للرضي (١٠٥/٣: ١٠٨)، وشرح التسهيل (٤٦٩/٢)، وشرح ابن الناظم (ص: ٦٠٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١٦٠١/٣)، وشرح ابن عقيل (٢٣٢/٤)، والمساعد (١٦٦/٤)، وتمهيد القواعد (١٠/ ٤٨٩٧، ٥١٤٧، ٥١٤٩)، وشرح الشاطبي (٣١٨/٩، ٣١٩)، وشرح الأشموني (١١٩/٤).

على وزن (فعلان وفعلى)، ومن العرب من يعلّه شذوذاً نحو: (داران وهامان)، ولأنَّ المزيد بألف التأنيث المقصورة أو بزيادة الألف والنون إنْ أُعلّ وهو اسم سمي به حدث لبس بالفعل بسبب سقوط الكسر والتنوين المميزان للاسم فالقلب ألفا يؤدي إلى حذف أحد الألفين فيلتبس (فعلان بفعال) فيقال بعد الإعلال والحذف في معتل اللام في نحو: (نزوان وغليان) (نزان وغلان).

وذهب المبرد[١] والأخفش[٢] إلى وجوب الإعلال والتصحيح فيه شاذ لأنَّ الزيادتين لا يُعتد بهما فلا يخرجاه عن شبه الفعل كتاء التأنيث لم تخرج الكلمة عن شبه الفعل فتكون الزيادة كالعدم، فنحو: (جولان وحيدان وسيلان وهيمان وصورى وحيدى)، شاذ عن المبرد والأخفش وكان القياس فيها الإعلال فيقال: (جالان حادان وسالان وهامان وصارى وحادى).

وحكي عن المازني أنَّ تاء التأنيث تلحق الماضي فهي غير مخرجة من شبه الفعل بخلاف ألف التأنيث المقصورة والألف والنون الزائدتين والقاعدة الصرفية إنْ تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله قلب حرف العلة ألفا إلاَّ إنْ كان اسماً ودلَّ على حركة واضطراب أو حدث لبس بين الاسم والفعل بالإعلال[٣].

والشيخ الخطيب وافق سيبويه ومن معه وخالف المبرد إذ إنَّه حكم بصحة مذهب سيبويه صراحةً.

---

(١) ينظر: المقتضب (١٣٦/١، ٤٠/٣)، والتعليقة (١٠٨/٥، ١٥٣)، وشرح الشافية للرضي (١٠٥/٣: ١٠٨)، وشرح التسهيل (٤٦٩/٢)، وشرح ابن الناظم (ص: ٦٠٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١٦٠١/٣)، وشرح ابن عقيل (٢٣٢/٤)، والمساعد (١٦٦/٤)، وتمهيد القواعد (١٠/ ٤٨٩٧، ٥١٤٧، ٥١٤٩)، وشرح الشاطبي (٣١٨/٩، ٣١٩)، وشرح الأشموني (١١٩/٤).

(٢) ينظر: المراجع السابقة الصفحات نفسها .

(٣) ينظر: تمهيد القواعد (١٠/ ٤٨٩٧، ٥١٤٧، ٥١٤٩)، وشرح الشاطبي (٣١٨/٩، ٣١٩)، وشرح الأشموني (١١٩/٤).

١٥-الخلاف في (ايْمُن) التي للقسم.

قال الشيخ الخطيب:

"واحفظه في اسم ثم في ابن وابنم ∴ واثنين وايم وايمن في القسم
كذاك في اســـت واثنتين وابنةِ ∴ وأل لوصـــل وامرئ وإمرأةِ

و(ايمن: من اليمن)، ويكثر حذف نونه، وهمزته قطع عند الكــوفيين، وإذا استعمل في الأخبار كبَّرت (أيمن القوم) فهمزته قطع باتفاق"[١].

الدراسة والتحليل:

تحدث النحاة عن همزة (ايمُن) التي تستعمل في القسم بين الوصل والقطع فذهب سيبويه[٢] وجمهور البصريين[٣] إلى أنَّ همزتها همزة وصل وذلــك لعــدة أمورٍ منها: أنَّها مفردٌ مشتقٌ من (اليُمْنِ) بمعنى البركة أو القوة ولا تستعمل بهذا المعنى إلاَّ في القسم بدليل أنَّ همزته حُكِيَ كسرها وحُكِيَ حذفها كما حكي حــذف بعضه ولم تكن جمعاً لأنَّ الجمع همزته لا تكسر وهمزة القطع لا تسقط فــي درج الكلام وهذه الهمزة سقطت في درج الكلام فقد حكى يونس بن حبيب عن العــرب أنها همزة وصل تسقط في درج الكلام كما قال الشاعر:

فَقَالَ فَريقُ القومِ لمّا نشَدتُهُمْ ∴ نَعَمْ وفريقٌ لَيْمُنِ اللهِ مَا نَدري[٤].

---

(١) ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف (ص: ١٢٨).
(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه (٥٠٣/٣، ١٥٠/٤).
(٣) ينظر: المقتضب (١٦٣/١، ١٦٤)، والأصول (٤٣٤/١)، وشــرح الســيرافي (٢٤٢/٤)، والتعليقة (١٢/٤)، والإنصاف (٣٣٤/١: ٣٣٦)، وشرح المفصل (٤٩٤/٤، ٤٩٥)، وشرح التسهيل (٢٠١/٣)، والتذييل والتكميل (٣٦٢/١١: ٣٦٤)، وتوضيح المقاصــد والمســالك (١٥٥٥/٣).
(٤) البيت من بحر الطويل لنصيب بن رباح الأسود في ديوانه: (ص: ٩٤)، وينظــر: الكتــاب (٥٠٣/٣، ١٥٠/٤)، وشرح المفصل (٤٩٤/٤، ٤٩٥)، وشرح الكافية الشافية (٨٨١/٢)، وارتشاف الضرب (١٧٥٦/٤، ١٧٧٠)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١٥٥٥/٣)، والشاهد فيه قوله: (ليمن) سقوط همزة (ايمن) لوقوعها في درج الكلام بعد اللام التأكيدية فاســتغني باللام عنها فدل على أنها همزة وصل.

فسقطت بعد لام التوكيد فوقعت في درج الكلام فسقطت ولو كانت قطعاً ما سقطت.

وإنْ دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل إلاَّ مع (ال) ومع ألف (ايمُن) القسم فإنَّهما يُمدان لعدم التباس الاستفهام بالخبر[١].

وذهب الكوفيون[٢] إلى أنَّها جمع يمين فهمزتها همزة قطع فإنَّ همزة الجمع التي على وزن (أفعل) همزة قطع أمَّا عن سقوطها في الدرج لكثرة الاستعمال وبدليل قول الراجز أبي النجم: يبري لَهَا من أيْمُنٍ وأشمل[٣].

وأنَّ همزته مفتوحة وهمزة الوصل لا تفتح إلاَّ في (ال) التعريفية.

وإجاب البصريون بأنَّ الفتح فيها لغةٌ عن العرب ، وهي لغة محكية ومسموعة عنهم كما ورد السماع بكسرها مع بقاء الميم وحكي مع حذفها فكلها لغات واردة عن العرب، واليمين يجمع على (أيمن) ولكن في غير القسم منها إن كان إخباراً عن الجهات، والتي في الرجز ليست للقسم فدل على أنَّها غير(ايمن) المراد بها القسم[٤].

والشيخ الخطيب لم يذكر غير رأي الكوفيين ، فيفهم من هذا موافقته للكوفيين بأنَّ همزة (ايمن) للقطع.

---

(١) ينظر: الإنصاف (١/٣٣٤: ٣٣٦)، والبديع (١/٢٧٥، ٢/٣٢٢)، وشرح المفصل (٤/٤٩٤، ٤٩٥)، وشرح التسهيل (٣/٢٠١)، والتذييل والتكميل (١١/٣٦٢: ٣٦٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/١٥٥٥).

(٢) ينظر: المرجع السابق (١/٣٣٤: ٣٣٦)، وشرح المفصل (٤/٤٩٤، ٤٩٥)، وشرح الكافية الشافية (٢/٨٨١)، وشرح التسهيل (٣/٢٠١)، وارتشاف الضرب (٤/١٧٥٦، ١٧٧٠)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/١٥٥٥).

(٣) البيت من مشطور الرجز وهو لأبي النجم العجلي ينظر: الكتاب (٣/٥٠٣، ٤/١٥٠)، والمقتضب (١/١٦٣، ١٦٤)، والأصول (١/٤٣٤)، وشرح السيرافي (٤/٢٤٢)، والإيضاح: (ص: ٦٥)، وشرح المفصل (٤/٤٩٤، ٤٩٥)، وشرح التسهيل (٣/٢٠١)، والتذييل والتكميل (١١/٣٦٢: ٣٦٤)، والشاهد فيه قوله: (أيمن) جاءت جمع (يمين) استدل به الكوفيون على أنَّ همزته همزة قطع لأنَّه جمعٌ وليس مفرداً.

(٤) ينظر: اللباب (١/٣٨٠)، وشرح المفصل (٤/٤٩٤، ٤٩٥)، وشرح التسهيل (٣/٢٠١)، والتذييل والتكميل (١١/٣٦٢: ٣٦٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/١٥٥٥).

١٦-الخلاف في إدغام تاء المضارع في تاء الماضي المبدوء بتاء.

قال الشيخ الخطيب:

"وإن يكونا بادأي مُسْتقبلِ ∴ فالقـــــومُ غيرَ الفك لم تَستعمِل

ما لم يكن بسابق قد اتَّصَلْ ∴ وقبلُ ذو التحريكِ أو ذو اللين حَلْ

نحو قوله تعالى: ﴿ولا تتبرجن ﴾[١]، فتقول: (كنـتم تَمنَّـون)[٢]، و(تكـاد تَميَّز)[٣]، و(لا تَّبَرَّجن)[٤] بالإدغام، هذا مذهب الجمهور، وأجاز ابن مالك الإدغـام في المضارع وصلا وابتداء، ولا مانع عنده من ابتداء المضارع بهمـزة وصـل، ولعله استند إلى سماع أو قياس"[٥].

الدراسة والتحليل:

تحدث النحاة عن الفعل الماضي المبدوء بتاء عندما يأتي بالمضـارع منـه بالتاء نحو: (تضارب وتقارب وتكلم وتجرأ وتبرّج وتميّز وتمنّى) فعنـد مجـيء المضارع بالتاء منها ذهب سيبويه[٦] والجمهور[٧] إلى جواز الإظهار فيها وجواز حذف التاء الثانية لأنَّ الأُولَى جاءت لمعنى المضارعة ، وبحذفها يلتبس الماضي بالمضارع وذهب معنى المضارعة ولأنَّ الثانية هي سبب الثقل والتسكين بخـلاف من قال بحذف الأولى لعدم ذهاب معنى المطاوعة ومن أجاز حـذف أي التـائين،

---

(١) سورة الأحزاب من الآية رقم (٣٣).

(٢) سورة آل عمران من الآية رقم (١٤٣)، كذلك قرأ أبو بكر الزغيبي وأبو ربيعة وأبو الفرج النجاد وأبو الفتح بن يدهن، ينظر: الإتحاف (ص: ١٦٤).

(٣) سورة الملك من الآية رقم (٨)، كذلك قرأ ابن كثير وورش والنقاش وأبو ربيعة والقواس. ينظر: الإتحاف (ص: ١٦٤)، والبحر المحيط (٢/ ٣١٧).

(٤) سورة الأحزاب من الآية رقم (٣٣)، وسبق تخريج القراءة .

(٥) ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف (ص: ١٣٢).

(٦) ينظر: الكتاب (٤/٤٧٦).

(٧) ينظر: شرح السـيرافي (٥/٤٥٠)، والتعليقـة (٥/٢٠٣)، وشـرح المفصـل (٥/٥٥٨)، والإنصـاف: (/٥٤٣)، وارتشـاف الضـرب (١/٣٣٩)، وتوضـيح المقاصـد والمسـالك (٣/١٦٤٠)، والمساعد (٤/٢٥٣)، وتمهيـد القواعـد (١٠/٥٢٦٩)، وشـرح الشـاطبي (٩/٤٥٥)، والتصريح (٢/٧٦١)، والأشموني (٤/١٥٥، ١٥٩/٤).

وجواز الإدغام ولكن اشترطوا للإدغام أنْ يسبق بحرف مدٍّ أو حركةٍ لأنَّ الإدغام يؤدي إلى الإسكان فإما يبتدأ الكلام بساكن وهذا محال في العربية أو يجلب له همزة وصل وهذا لم يسمع عن العرف الفصحاء فالمضارع ليس من مواضع دخول همزة الوصل فيقال على الإظهار: (تتضارب وتتقارب وتتكلم وتتجرأ وتتبرّج وتتميّز وتتمنّى)، ويقال على الإدغام: (كنتم تَّمنَّون)[١]، و(تكاد تَّميَّز)[٢]، و(لا تَّبرَّجن)[٣]، وذلك عندهم في الوصل فقط أمَّا في الابتداء فليس فيها غير الإظهار.

وذهب ابن مالك[٤] وابنه[٥] إلى جواز الإدغام وصلاً وابتداءً مع جلب همزة وصل في الابتداء للتوصل إلى النطق بالساكن فيعتد بالاتصال العارض حال الوصل وبهمزة وصل حال الابتداء.

وهذا الذي قاله ابن مالك وابنه عبر عنه النحاة[٦] بالغرابة ، وقالوا لم يخلق الله أحدا من الفصحاء أدخل همزة الوصل على المضارع، ونقل عنه أنَّه في بعض كتبه وافق الجمهور[٧] فيما قالوا وهذا هو القول الصحيح[٨].

والشيخ الخطيب عرض الآراء دون ترجيح لرأي على الآخر.

---

(١) سورة آل عمران من الآية رقم (١٤٣)، سبق تخريجها.
(٢) سورة الملك من الآية رقم (٨)، سبق تخريجها.
(٣) سورة الأحزاب من الآية رقم (٣٣)، كذلك قرأ قنبل، ينظر: الإتحاف (ص: ٣٥٥)، والنشر (٢/ ٢٢٢، ٢٢٤).
(٤) ينظر: رأيه في ارتشاف الضرب (٣٣٩/١)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١٦٤٠/٣)، والمساعد (٢٥٣/٤)، وتمهيد القواعد (٥٢٦٩/١٠)، وشرح الشاطبي (٤٥٥/٩)، والتصريح (٧٦١/٢)، والأشموني (١٥٥/٤، ١٥٩/٤).
(٥) ينظر رأيه في المراجع السابقة الصفحات نفسها .
(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (٣٣٩/١)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١٦٤٠/٣)، والمساعد (٢٥٣/٤)، وتمهيد القواعد (٥٢٦٩/١٠)، وشرح الشاطبي (٤٥٥/٩)، والتصريح (٧٦١/٢)، والأشموني (١٥٥/٤، ١٥٩/٤).
(٧) ينظر: إيجار التعريف (ص: ٢٠١، ٢٠٢).
(٨) ينظر: ارتشاف الضرب (٣٣٩/١)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١٦٤٠/٣)، والمساعد (٢٥٣/٤)، وتمهيد القواعد (٥٢٦٩/١٠)، وشرح الشاطبي (٤٥٥/٩)، والتصريح (٧٦١/٢)، والأشموني (١٥٥/٤، ١٥٩/٤).

١٧-الخلاف في حركة آخر الفعل عند اتصال تاء التأنيث أو هاء التأنيث به.

قال الشيخ الخطيب:

"والفتحُ في كقالتا ورُدَّها ∴ حتمٌ كذا في مثل لا تَردَّها

يجب الفتح في تاء التأنيث إذا وليها ألف اثنين، وفي أمر المضعف المضموم العين، ومضارعه المجزوم مع ضمير الغائبة نحو: (ردَّهَا، ولم يردَّهّا)، وأجاز الكوفيون الضم والكسر"(١).

الدراسة والتحليل:

اختلف النحاة في حركة آخر الفعل المضعف مضموم الفاء إنِ اتصلت به هاء التأنيث ، فذهب الجمهور(٢) إلى وجوب فتحهما آخر الفعل لا غير وذلك في فعل الأمر المضعف مضموم الفاء وفي المضارع المجزوم منه وإنْ جاء بعدها ألف الاثنين فمثال التاء في نحو: (رُدَّتَا)، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾(٤).

ومثال الهاء في فعل الأمر من المضعف مضموم الفاء نحو: (رُدَّهَا)، وفي المضارع المجزوم منه نحو: (لم يَرُدَّهَا)، هذا ما عليه جمهور النحاة.

فالفعل مع تاء التأنيث المفتوحة مبني على فتح الآخر كما كان قبل اتصالها به ومع اتصال ألف الاثنين بها لم تغير حركة البناء آخر الفعل لأن التاء الساكنة

---

(١) ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف (ص: ١٣٣).

(٢) ينظر: الكتاب (٥٣٢/٣)، والأصول (٣٦٢/٢)، وشرح السيرافي (٢٦٦/٤، ٥٠١)، والتكملة (ص: ١٨٧)، وشرح المفصل (٢٩٧/٥)، والكناش (١٩٣/٢)، وارتشاف الضرب (٧٢٥/٢، ٧٢٧)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١٦٤٩/٣)، وشرح الشاطبي (٤٧٣/٩، ٤٧٤)، والتصريح (٧٦٤/٢)، وشرح الأشموني (١٦٢/٤).

(٣) سورة القصص من الآية رقم (٢٣).

(٤) سورة فصلت من الآية رقم (١١).

حرف ولضعفها مع سكونها لم يعتد بها في التأثير في حركة بناء الفعل فاعتبر لحاقها كعدم لحاقها وأما ألف الاثنين فلأنَّه يحتاج دائماً إلى فتح ما قبله وإنْ كان اتصاله بالفعل بدون تاء التأنيث أو بها فما قبله الفتح دائماً وإلاَّ لانقلب إلى حرف من جنس الحركة التي قبله.

وحكى الكوفيون[1] جواز ضم وكسر الحرف المضعف وذلك إنْ كان بعدها هاء التأنيث في فعل الأمر والمضارع المجزوم من الفعل المضعف الفاء، فالضم نحو: (رُدُّها، ولم يرُدُّها)، والكسر نحو: (رُدِّها، ولم يرُدِّها)، كما حكي كسر فائه في هذا كله نحو: (رِدَّهَا)، ونحو: (لم يَرِدَّهَا).

والشيخ الخطيب حكم بوجوب الفتح ، وهو موافق لقول الجمهور مخالف للكوفيين.

****

(١) ينظر: الكناش (١٩٣/٢)، وارتشاف الضرب (٧٢٥/٢، ٧٢٧)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١٦٤٩/٣)،وشرح الشاطبي (٤٧٣/٩، ٤٧٤)، والتصريح (٧٦٤/٢)، وشرح الأشموني (١٦٢/٤).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،،،

قد انتهيت بحمد الله وعونه من جمع ودراسة المسائل الخلافية الواردة في كتاب (ألفية الخطيب وشرحها في فن الصرف) لشاعر المصطفى (صلى الله عليه وسلم) الشيخ محمد خليل الخطيب النيدي المتوفى عام: (١٩٨٦م)، قد توصلت إلى النتائج التالية:

١-شمول الشرح على عدد وفير من المسائل الخلافية في فن الصرف تحتاج إلى معالجة ودراسة.

٢-الوقوف على أصل الآراء وقائليها وموقفهم من آرائهم.

٣-الاهتمام بالسماع والقياس في أدلة العلماء فهي فاصل الترجيح بين الآراء.

٤-مسائل الخلاف الصرفية لدقتها تحتاج إلى إعادة نظر في معالجتها من جديد فمن المسائل التي رجح فيها النحاة المذهب البصري مع تطبيقهم المذهب الكوفي في مؤلفاتهم (الخلاف في أصل المشتقات) إذ الأدلة ترجح المذهب الكوفي فيها كما عرضنا في دراستها دون تعصب نظرة علمية محضة لإحقاق الحق.

٥- **تفصيل موقف الشيخ الخطيب من آراء العلماء، فقد كان يرجح ويصحح كثيرا رأي البصريين وذلك نحو:** (١-الخلاف في أصل المشتقات، وقد وافق الشيخ الخطيب فيها رأي البصريين بأن المصدر هو أصل المشتقات، والصحيح رأي الكوفيين بأن الفعل هو أصل المشتقات. ٢-الخلاف في وزن الأجوف، وقد وافق الشيخ الخطيب فيها رأي الجمهور في وزنه على الأصل، وهو الصحيح، مخالفا لرأي عبد القاهر الجرجاني فقد أجاز الوزن على الإعلال، ٩-توكيد المضارع في القسم باللام والنون، وقد وافق الشيخ الخطيب فيها رأي البصريين

بأن هذه اللام والنون واجبة في هذا الموضع لازمة له بشروط دلالة الفعل على الاستقبال وكونه مثبتا لا منفيا واقعا في جواب القسم، والصحيح رأي الكوفيين بجواز حذف أحدهما في غير الغالب؛ لورود السماع به)، **ومع ذلك رجح في بعض المسائل رأي غير البصريين كالكوفيين وغيرهم وذلك نحو**: (٨-الخلاف في فاء الثلاثي المضعف المبني لما لم يسم فاعله، وقد خالف الشيخ الخطيب فيها رأي الجمهور الذين قالوا إنه يضم فاؤه لا غير وليس فيه إلا الضم، ووافق رأي الكوفيين بجواز الكسر، وهو الصحيح لورود السماع به. ١٠-توكيد الفعل المسند إلى ألف التثنية ونون النسوة بنون التوكيد الخفيفة، وافق الشيخ الخطيب رأي يونس والكوفيين بجواز التوكيد بالنون الخفيفة حملا على نون التوكيد المشددة فهي فرع منها، وهو الصحيح؛ لورود السماع به، وخالف رأي الجمهور بمنع التوكيد بها في هذين الموضعين. ١١-حكم مد المقصور، وافق الشيخ الخطيب رأي الكوفيين بجواز مد المقصور، وهو الصحيح؛ لورود السماع به، وخالف رأي البصريين بمنع مد المقصور فلا يمد لا في ضرورة ولا غيرها وأولوا ما جاء من الشعر وكلامهم فيه تعسف)، كما بينا في المسائل المقدمة سابقاً وهذا يدل على أن مذهبه كان منصفا فيه دون الميل إلى مذهب دون الآخر إنما كان رأيه مستقلا عن النزعة العصبية للمذاهب.

وبعد فإن كمل عملي هذا، فمنّ من الله، ونعمة، وإن نقص، فمني؛ لأن الكمال لله وحده، والعصمة لرسله، وأنبيائه.

ولأن الأصل في العمل البشري النقص كما قال العماد الأصفهاني: «إنّي رأيتُ أنّه ما كَتَبَ أحَدُهُم في يَومِهِ كِتاباً إلا قالَ في غَدِهِ، لوغُيّرَ هذا لَكانَ أَحسن ولَو زِيدَ ذاكَ لَكانَ يُستَحسن، ولَو قُدِّمَ هذا لكانَ أفضل، ولو تُرِكَ ذاكَ لَكانَ أجمل، وهذا مِن أعظَمِ العِبر، وهو دَليلٌ على استيلاءِ النّقْصِ على جُملَةِ البَشر».

والله ولي التوفيق

الفهارس الفنية

١-فهرس المصادر والمراجع:

١-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان: ت/د/ رجب عثمان محمد، مراجعة/د/ رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: الأولى: ١٤١٨ه/ ١٩٩٨م.
٢-أسرار العربية لأبي البركات الأنباري: عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق.
٣-إسفار الفصيح للهروي: ت: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش- عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية- ط: الأولى: ١٤٢٠ه.
٤-الأصول في النحو لابن السراج: ت/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: الثالثة: ١٤١٧ه/ ١٩٩٦م.
٥-إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه: ت: د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين- مكتبة الخانجي- القاهرة- ط: الأولى: ١٤١٣ه/ ١٩٩٢م.
٦-إعراب القرآن للنحاس: ت: عبدالمنعم خليل إبراهيم- دار الكتب العلمية- بيروت- ط: الأولى: ١٤٢١ه.
٧-إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه: مطبعة دار الكتب المصرية- ١٣٦٠ه/ ١٩٤١م.
٨-الإغفال للفارسي (وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج): ت: د/ عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم.
٩-الإقليد في شرح المفصل للإمام الجندي: ت: مصطفى الصادة وآخرين- كلية الآداب- مصراتة- ليبيا- ٢٠٠٦م.
١٠-أمالي ابن الحاجب: ت: د/ فخر الدين سليمان قدارة- دار عمار- الأردن- دار الجيل- بيروت- عام النشر: ١٤٠٩ه/ ١٩٨٩م.
١١-أمالي الزجاجي: ت: عبدالسلام محمد هارون- دار الجيل- بيروت- ط: الثانية: ١٤٠٧ه/ ١٩٨٧م.

١٢-الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد: ت: د/ زهير عبدالمحسن سلطان- مؤسسة الرسالة- ط: الأولى: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
١٣-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري: ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
١٤-الإيضاح العضدي للفارسي: ت/ د/ كاظم بحر المرجان- عالم الكتب- بيروت- لبنان- ط: الثانية: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
١٥-البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي: ت: صدقي محمد جميل- دار الفكر- بيروت- ط: ١٤٢٠هـ.
١٦-البديع في علم العربية لابن الأثير: ت: د/ فتحي أحمد علي الدين- جامعة أم القرى- مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية- ط: الأولى: ١٤٢٠هـ.
١٧-البرهان في علوم القرآن للزركشي: ت: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي وشركاه- ط: الأولى: ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م.
١٨-البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع: ت: د/ عياد بن عيد الثبيتي- دار الغرب الإسلامي- ط: الأولى: ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
١٩-التبصرة والتذكرة للصيمري: ت: د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين- جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- ط: الأولى: ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٢٠-التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ت: علي محمد البجاوي- الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢١-تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري: ت: د/ زهير عبدالمحسن سلطان- مؤسسة الرسالة- ط: الثانية: ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
٢٢-تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري: ت: د/ عباس مصطفى الصالحي- دار الكتاب العربي- ط: الأولى: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٢٣-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي: ت: د/ حسن هنداوي- دار القلم- دمشق- ودار كنوز أشبيليا- ط: الأولى.

٢٤-التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي: ت: د/ عوض بن حمد القوزي- ط: الأولى: ١٤١٠ه/ ١٩٩٠م.
٢٥-تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش: ت: أ.د/ علي محمد فاخر وآخرين- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة- ط/ الأولى: ١٤٢٨٥ه.
٢٦-توجيه اللمع لابن الخباز: ت: أ.د/ فايز زكي محمد دياب- دار السلام للطباعة والنشر- مصر- ط: الثانية: ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧م.
٢٧-توضح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: ت: د/ عبدالرحمن علي سليمان- دار الفكر العربي- ط: الأولى: ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٨م.
٢٨-التوطئة لأبي علي الشلوبين: ت: د/ يوسف أحمد المطوع- دار الكتب- ١٩٨٠م.
٢٩-الجمل في النحو للزجاجي: ت: د/ علي توفيق الحمد- مؤسسة الرسالة- دار الأمل- ط: الأولى: ١٤٠٤ه/ ١٩٨٤م.
٣٠-الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: ت: د/ فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط: الأولى: ١٤١٣ه/ ١٩٩٢م.
٣١-حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني: ت/ طه عبدالرؤف سعد، المكتبة التوفيقية.
٣٢-الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ت: د/ عبدالعال سالم مكرم- دار الشروق- بيروت- ط: الرابعة: ١٤٠١ه.
٣٣-الحجة للقراء السبعة للفارسي: ت: بدر الدين قهوجي، وبشير بويجابي- راجعه عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق- دار المأمون للتراث- دمشق- بيروت- ط: الثانية: ١٤١٣ه/ ١٩٩٣م.
٣٤-الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل للبطليوسي: ت: سعيد عبدالكريم سعود- دار الطليعة للطباعة والنشر- بيروت.
٣٥-الحماسة البصرية لأبي الحسن البصري: ت: مختار الدين أحمد- عالم الكتب- بيروت.

٣٦-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبدالقادر البغدادي: ت: عبدالسلام محمد هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة- ط: الرابعة: ١٤١٨ه/ ١٩٩٧م.
٣٧-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي: ت: د/ أحمد محرم الخراط- دار القلم- دمشق.
٣٨-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي: ت: علي عبدالباري عطية- دار الكتب العلمية- بيروت- ط: الأولى: ١٤١٥ه.
٣٩-سر صناعة الإعراب لابن جني: ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد رشدي شحاتة عامر- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط: الأولى: ١٤٢١ه/ ٢٠٠٠م.
٤٠-سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي: ت: د/ محمد الدالي، وتقديم: د/ شاكر الفحام- دار صادر- ط: الثانية: ١٤١٥ه/ ١٩٩٥م.
٤١-شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ت: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية- ط: الأولى: ١٤٢٠ه/ ٢٠٠٠م.
٤٢-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ت: محمد محي الدين عبدالحميد- دار التراث- القاهرة- دار مصر للطباعة- ط: العشرون: ١٤٠٠ه/ ١٩٨٠م.
٤٣-شرح أبيات مغني اللبيب عبدالقادر البغدادي: ت: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق- دار المأمون للتراث- بيروت- ط: (ج ١: ٤) الأولى، (ج ٥: ٨) الثانية: ١٣٩٣، ١٤١٤ه.
٤٤-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط: الأولى: ١٤١٩ه/ ١٩٩٨م.
٤٥-شرح التسهيل لابن مالك الأندلسي: ت/د/ عبدالرحمن السيد، و د/ محمد بدوي المختون، دار هجر، ط: الأولى: ١٤١٠ه/ ١٩٩٠م.
٤٦-شرح التسهيل للمرادي: ت: محمد عبدالنبي محمد أحمد عبيد- مكتبة الإيمان- المنصورة- ط: الأولى: ١٤٢٧ه/ ٢٠٠٦م.
٤٧-شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري: ت: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط: الأولى: ١٤٢١ه/ ٢٠٠٠م.

٤٨-شرح الجمل لابن عصفور الإشبيلي: قدم له: فواز الشعار- إشراف د/ إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط: الأولى: ١٤١٩ه/ ١٩٩٨م.
٤٩-شرح الرضي على الكافية: عمل: يوسف حسن عمر- منشورات جامعة قار يونس- بنغازي- ط: الثانية: ١٩٩٦م.
٥٠-شرح الكافية الشافية لابن مالك: ت: عبدالمنعم أحمد هريدي- جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة- ط: الأولى: ١٤٠٢ه/ ١٩٨٢م.
٥١-شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي: ت: د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين- دار الغرب الإسلامي- بيروت- لبنان- ط: الأولى: ١٩٩٠م.
٥٢-شرح المفصل لابن يعيش الإشبيلي: قدم له ووضع هوامشه وفهارسه/ د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى: ١٤٢٢ه/ ٢٠٠١م.
٥٣-شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين: ت: د/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي- مكتبة الرشد- الرياض- ومكتبة الخانجي- القاهرة- ط: الأولى: ١٤١٣ه/ ١٩٩٣م.
٥٤-شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ: ت: خالد عبدالكريم- المطبعة العصرية- الكويت- ط/ الأولى: ١٩٧٧م.
٥٥-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام: ت: عبدالغني الدقر- الشركة المتحدة للتوزيع- سوريا.
٥٦-شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري: ت: محمد محي الدين عبدالحميد- القاهرة- ط: الحادية عشرة: ١٣٨٣ه.
٥٧-شرح كتاب سيبويه للرماني: ت: سيف بن عبدالرحمن بن ناصر العريفي- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض- السعودية- عام: ١٤١٨ه/ ١٩٩٨م.

٥٨-شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ت: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط: الأولى: ٢٠٠٨م.
٥٩-الكافية لابن الحاجب: ت: د/ صالح عبدالعظيم الشاعر- مكتبة الآداب- القاهرة- ط: الأولى: ٢٠١٠م.
٦٠-الكتاب لسيبويه: ت: عبدالسلام محمد هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة- ط: الثالثة: ١٤٠٨ه/ ١٩٨٨م.
٦١-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري: ت: ابن المنير الإسكندراني- دار الكتاب العربي- بيروت- لبنان- ط: الثالثة: ١٤٠٧ه.
٦٢-الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي القيسي: ت: د/ محي الدين رمضان- مؤسسة الرسالة- ط: الخامسة: ١٤١٨ه/ ١٩٩٧م.
٦٣-الكناش في فني النحو والصرف للملك المؤيد: ت: د/ رياض بن حسن الخوام- المكتبة العصرية للطباعة والنشر- بيروت- لبنان- عام: ٢٠٠٠م.
٦٤-اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: ت: د/ عبدالإله النبهان- دار الفكر- دمشق- ط: الأولى: ١٤١٦ه/ ١٩٩٥م.
٦٥-اللمحة البدرية لابن هشام الأنصاري: ت: د/ هادي نهر- دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع- الأردن- عمان.
٦٦-اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ: ت/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط: الأولى: ١٤٢٤ه، الجامعة الإسلامية.
٦٧-اللمع في العربية لابن جني: ت: فائز فارس- دار الكتب الثقافية- الكويت.
٦٨-المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ت: د/ محمد كامل بركات- جامعة أم القرى- دار الفكر- دمشق- دار المدني- جدة- ط: الأولى: ١٤٠٠ه/ ١٤٠٥م.
٦٩-المسائل الحلبيات للفارسي: ت/ د/ حسن هنداوي- دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق- دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع- ط/ الأولى: ١٤٠٧ه/ ١٩٨٧م.
٧٠-المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي: ت: د/ شريف عبدالكريم النجار- دار عمار للنشر والتوزيع- ط: الأولى: ١٤٢٤ه/ ٢٠٠٤م.

٧١-المشكل إعراب القرآن لمكي القيسي: ت: د/ حاتم صالح الضامن- مؤسسة الرسالة- ط: الثالثة: ١٤٠٥ه/ ١٩٨٤م.
٧٢-معاني القرآن للزجاج: ت: عبدالجليل عبده شلبي- عالم الكتب- بيروت- ط: الأولى: ١٤٠٨ه/ ١٩٨٨م.
٧٣-معاني القرآن للنحاس: ت: محمد علي الصابوني- جامعة أم القرى- مكة المكرمة- ط: الأولى: ١٤٠٩ه.
٧٤-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري: ت: د/ مازن المبارك، محمد علي حمد الله- دار الفكر- دمشق- ط: السادسة: ١٩٨٥م.
٧٥-المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري: ت: د/ علي بو ملحم- مكتبة الهلال- بيروت- ط: الأولى: ١٩٩٣م.
٧٦-المقاصد الشافية على شرح الكافية للشاطبي: ت/ د/عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط: الأولى: ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧م، جامعة أم القرى، مكتبة الملك فهد الوطنية.
٧٧-المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية والمشهور بشرح الشواهد الكبرى للعيني: ت: أ.د/ علي محمد فاخر، أ.د/ أحمد محمد توفيق، د/ عبدالعزيز محمد فاخر- دار السلام- القاهرة- ط: الأولى: ١٤٣١ه/ ٢٠١٠م.
٧٨-المقتضب للمبرد: ت: محمد عبدالخالق عظيمة- عالم الكتب- بيروت.
٧٩-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي: ت/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى: ١٤١٨ه/ ١٩٩٨م.

٢- فهرس الموضوعات:

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٦٨٢
٢-	Abstract	١٦٨٣
٣-	المقدمة	١٦٨٤
٤-	التمهيد	١٦٨٧
٥-	مسائل البحث	١٦٩٣
٦-	المسائل الأولى: الخلاف في أصل المشتقات	١٦٩٣
٧-	المسألة الثانية: الخلاف في وزن الأجوف	١٦٩٨
٨-	المسألة الثالثة: المبدل من تاء الافتعال في الميزان	١٧٠٠
٩-	المسألة الرابعة: مصدر (فعّل) إن كانت لامه همزة	١٧٠٢
١٠-	المسألة الخامسة: مصدر ما جاء على وزن (فَاعَل)	١٧٠٤
١١-	المسألة السادسة: الخلاف في (تَعَلَّمْ) بمعنى (اعلم) بين التصرف والجمود.	١٧٠٦
١٢-	المسألة السابعة: الخلاف فيما يتعدى به الفعل بين السماع والقياس	١٧٠٨
١٣-	المسألة الثامنة: الخلاف في فاء الثلاثي المضعف المبني لما لم يسم فاعله.	١٧١٢
١٤-	المسألة التاسعة: توكيد المضارع في القسم باللام والنون	١٧١٥
١٥-	المسألة العاشرة: توكيد الفعل المسند إلى ألف التثنية ونون النسوة بنون التوكيد الخفيفة	١٧١٨
١٦-	المسألة الحادية عشرة: حكم مد المقصور	١٧٢٠
١٧-	المسألة الثانية عشرة: النسب إلى (بنت وأخت)	١٧٢٣
١٨-	المسألة الثالثة عشرة: الخلاف في ميم (مِرْعِزّ) بين الأصالة والزيادة	١٧٢٦

م	الموضوع	الصفحة
١٩-	المسألة الرابعة عشرة: الخلاف في إعلال عين ما ختم بزيادة ألف تأنيث أو ألف ونون	١٧٢٩
٢٠-	المسألة الخامسة عشرة: الخلاف في (ايمن) التي للقسم	١٧٣١
٢١-	المسألة السادسة عشرة: الخلاف في إدغام تاء المضارع في تاء الماضي المبدوء بتاء	١٧٣٣
٢٢-	المسألة السابعة عشرة: الخلاف في حركة آخر الفعل عن اتصال تاء التأنيث أو هاء التأنيث به	١٧٣٥
٢٣-	الخاتمة	١٧٣٧
٢٤-	الفهارس الفنية	١٧٣٩
٢٥-	فهرس المصادر والمراجع	١٧٣٩
٢٦-	فهرس الموضوعات	١٧٤٦

تم بحمد الله